

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٩٤

الثلاثاء ٢٦ حزيران/يونيه، ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ليفيشكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/539)

1819774 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/539)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وأفغانستان وألمانيا وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وتركيا وكندا والهند واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المُكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غيرتون فان دن أكر، ممثل وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/539، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): تمر أفغانستان بفترة مفعمة بالنشاط على الصعيد السياسي. فقبل عشرة أيام، شهدنا سلسلة من الأحداث الاستثنائية في أفغانستان أظهرت كلا من فرص السلام والعقبات الهيكلية المستمرة. وفي ٧ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس غني وقفا لإطلاق النار من جانب واحد للفترة من ١٢ إلى ١٩ حزيران/يونيه، احتفالا بعيد الفطر. وبعد ذلك بيومين، أعلنت حركة طالبان وقفا لإطلاق النار من جانب واحد للفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه. وخلال الأيام الثلاثة المتداخلة هذه، احترم الجانبان وقف إطلاق النار الذي أعلنه كل منهما، وذلك للمرة الأولى خلال النزاع المستمر منذ ١٧ عاما. وقد ابتهج الكثيرون من الأفغان لذلك. ودعت السلطات الحكومية المحلية أعضاء طالبان إلى إلقاء أسلحتهم ودخول المدن لزيارة أسرهم؛ وزار بعض الجنود الأفغان المناطق التي تسيطر عليها طالبان. وحفلت وسائل التواصل الاجتماعي بصور لمقاتلين في حركة طالبان يعانقون أفرادا من قوات الأمن الأفغانية.

ثم اقترح الرئيس غني تمديد وقف إطلاق النار، وهو اقتراح حظي بتأييد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعديد من أعضاء المجتمع الدولي.

ولكن للأسف عادت طالبان للقتال مرة أخرى. ويؤسفني بشدة أنها لم تغتنم الفرصة لوقف القتال والحد من العنف. وقرارها بمواصلة القتال لن يسفر إلا عن زيادة معاناة المدنيين.

ومع ذلك، يجدر تقييم مدى التغير الذي طرأ خلال هذا العام وحده على مسألة السلام في أفغانستان. لقد أوجد العرض الذي قدمته حكومة الوحدة الوطنية خلال مؤتمر عملية كابل في ٢٨ شباط/فبراير لإجراء محادثات سلام دون شروط مسبقة واقعا جديدا. وعلى الرغم من أن طالبان لم ترد رسميا على العرض، إلا أن عدة تطورات أخرى قد عززته. أولا، شهدنا تحركا لم يسبق له مثيل على مستوى القواعد الشعبية. فمنذ

آذار/مارس، شرع الشعب الأفغاني في نصب الخيام في حوالي ٢٠ من أصل ٣٤ مقاطعة للاحتجاج فيها، مطالبين بالسلام. وفي أوائل حزيران/يونيه، اجتمع فريق مكون من ٢ ٠٠٠ من علماء الدين في كابل. وأعلنوا أن التفجيرات الانتحارية مخالفة لتعاليم الإسلام، ودعوا إلى وقف إطلاق النار وبدء محادثات سلام. وفي بداية شهر رمضان، بدأت إحدى المجموعات الأولى التي أقامت خيام السلام مسيرة لمسافة ٥٠٠ كيلو متر من هلمند إلى كابل، وكانوا يتوقفون على طول الطريق لحشد الدعم لدعوتهم إلى وقف إطلاق النار وبدء المحادثات. ووصلت المسيرة إلى كابل في الأسبوع الماضي. وهم يوجهون مطلبهم المتمثل في إنهاء النزاع إلى جميع أطراف النزاع. ولا يجب تجاهل هذا المطلب الصادق النابع من أعماق وجدان الشعب الأفغاني من أجل إحلال السلام.

وينبغي أن نسأل أنفسنا سؤالين. ماذا تعلمنا من هذه الأحداث المطالبة بالسلام؟ وكيف يمكننا الاستجابة؟ ما تعلمناه هو أن الحكومة الأفغانية وحركة طالبان لهما القيادة على قواتهما وتسيطران عليها. ومن الواضح أن الأفغان، بمن في ذلك مقاتلو حركة طالبان، يرغبون في السلام. ومن الواضح أيضا أن الرئيس غني يتخذ خطوات جريئة سعيا لتحقيق السلام من خلال المحادثات.

أما كيف يمكننا الاستجابة؟ فيتضح لنا من قرار طالبان بالعودة إلى ساحة المعركة أنها تصر على أن هدفها هو إنهاء وجود القوات الأجنبية في أفغانستان. وبالتالي، فإنها ترفض إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية. بيد أن أي تسوية سياسية مستقبلية في أفغانستان يجب أن تأخذ شواغل جميع الأفغان في الاعتبار. ويجب أن يتحدث الأفغان فيما بينهم لإنهاء النزاع واتخاذ قرارات بشأن المستقبل. ولا شك في أن ذلك يتطلب أن تجري طالبان محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية. ونرى أن مسألة القوات الدولية سيتم التطرق إليها حتما في السياق الشامل لمحادثات السلام التي ستحدد النظام السياسي المستقبلي لجميع الأفغان. وأود الإشارة هنا إلى أن الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب تحظى باهتمام أكبر في ظل عقد بعض المؤتمرات الدولية الهامة والتي نظمتها طاجيكستان ومكتب مكافحة الإرهاب.

هذا علاوة على استمرار التحضيرات الآن بشكل جدي للانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ربيع العام المقبل. ومنذ منتصف نيسان/أبريل، سجل أكثر من ٧ ملايين شخص أنفسهم للتصويت. وهذه هي أول مرة منذ عام ٢٠٠٣ تتمكن فيها أفغانستان من التسجيل الكامل للناخبين لكل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ويتمثل الهدف في وضع سجل وطني واحد للناخبين، قد يسفر عن إعداد قوائم دقيقة استنادا إلى مراكز الاقتراع. وحين يتحقق ذلك، من المتوقع أن يحد من التزوير بشكل كبير.

ويمثل تسجيل أكثر من ٧ ملايين ناخب إنجازا إيجابيا في خضم هذه الظروف الصعبة، لا سيما في ظل انعدام الأمن. ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق لتلك القوائم يبين أنه لا يزال هناك ما يثير القلق. أولا، لم يسجل سوى أقل من ٣٥ في المائة من العدد المقدر للناخبين المؤهلين للتصويت في ست مقاطعات أسماءهم. ثانيا، إن التسجيل في داخل المقاطعات غير متكافئ، حيث مُنع سكان بعض المناطق من التسجيل لأسباب لوجستية أو أمنية. وبالنظر إلى التركيبة السكانية المتعددة الأعراق لأفغانستان، يمكن أن يؤدي استبعاد سكان تلك المناطق إلى الاعتراض على نتائج الانتخابات. وأثرت هذه التفاوتات أيضا على تسمية المرشحين.

وتجرى الانتخابات في أفغانستان هذه المرة بوصفها عملية يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها تماما. ويتشاطر جميع الأفغان المسؤولية عن إجراء انتخابات تتسم بالشفافية والشمول. وتتحمل اللجنة الانتخابية المستقلة المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

ويجب أن يكون جميع المفوضين على دراية تامة بالمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقهم لأجل مستقبل أفغانستان – من تدعيم لأسس العملية السياسية الديمقراطية وإثبات أن أفغانستان مستعدة وعازمة على التصدي للتحديات من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة قادرة على الاعتماد على نفسها.

ويجب أن تدرك الأحزاب السياسية والزعماء السياسيون تمام الإدراك أنهم يتحملون أيضا جزءا كبيرا من المسؤولية عن إجراء انتخابات ذات مصداقية. فعوضا عن الاكتفاء بانتقاد العملية، يجب أن يشاركوا بفعالية لإجراء انتخابات يمسك الأفغان بزمامها حقا.

ونرحب بالتزام المجتمع المدني برصد عملية التصويت وفرز الأصوات وجدولة النتائج ونقلها في جميع مراكز الاقتراع. ويجب على المجتمع الدولي دعم المجتمع المدني في أنشطة الرصد التي يضطلع بها. ويعمل ٢٣ خبيرا دوليا من الأمم المتحدة حاليا مع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، فضلا عن أمانتي كلتيهما، ويجري تعيين المزيد من المستشارين الفنيين. وستبذل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى جانب المجتمع الدولي، قصارى جهدهما لدعم الجهود الأفغانية الرامية إلى إجراء انتخابات تتسم بالشفافية والشمول والمصداقية ويمسك الأفغان بزمامها.

يُعقد المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي تستضيفه الأمم المتحدة وتشارك حكومة أفغانستان في رئاسته، في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويأتي المؤتمر في منتصف عقد التحول الذي ينتقل البلد خلاله من الاعتماد على المجتمع الدولي إلى الاعتماد على الذات. وسيركز المؤتمر على ثلاثة مجالات. والمجال الأول هو مدى اقتراب البلد من الاعتماد على الذات ومدى فعالية المعونات. ويتمثل المجال الثاني في التحديات المتبقية، مثل انعدام الأمن وإيجاد فرص عمل. ومن الواضح أن عنصرا رئيسيا لتوفير فرص العمل يتمثل في تمتع البلد بقدر أكبر من الأمن بحيث يمكن للقطاع الخاص أن ينمو أسرع. أخيرا، سيتناول المؤتمر الصلة بين العمل الإنساني قصير الأجل والتعاون الإنمائي. والصلة بين السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية هي أحد المواضيع الرئيسية التي تتناولها الأمم المتحدة، ويتيح مؤتمر جنيف الوزاري فرصة للتركيز على تلك الصلة.

وفي جنيف، نتوقع أن يقدم الجانب الأفغاني تقريرا عن الإنجازات التي حققها في مجالات التنمية والحد من الفقر والإصلاحات، وأن يضع خططا ملموسة للتصدي للتحديات المتبقية. واستجابة لذلك، فإنني أعوّل على شركاء أفغانستان في التنمية في تقديم دعم فعال لشعب أفغانستان ومؤسساته، وهما يمضيان بالبلد قدما. ونحن سعداء إذ نرى أن الحكومة الأفغانية تتطلع بالفعل إلى ما بعد عقد التحول، مثلا عن طريق العمل على زيادة الترابط والتجارة على الصعيد الإقليمي. ورغم أن الكثير قد تحقق، فلا يزال هناك المزيد الذي يتعين القيام به في مجالات السلام والأمن والتنمية. ويتيح مؤتمر جنيف لنا جميعا في هذا العام أفضل فرصة لتمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

لقد ضرب الجفاف أجزاء كبيرة من أفغانستان، ولا سيما في الشمال والغرب، بدرجة لم يشهدها البلد على مدى عقد من الزمن تقريبا.

وقد ورد في التقارير أن إنتاج القمح في عام ٢٠١٧ كان أقل ب ٥٧ في المائة عن متوسط السنوات الخمس. ومن المتوقع أن يكون حصاد ٢٠١٨ أقل من ذلك. وقد نُقحت خطة الاستجابة الإنسانية بزيادة قدرها ١١٧ مليون دولار وصولا إلى مبلغ ٥٤٧ مليون دولار الذي لا يزال متواضعا، من أجل تمكين الأمم المتحدة من توفير الإغاثة للسكان المتضررين واستكمال عمل الحكومة في مساعدة الناس المحتاجين.

وإذ ينصب اهتمامنا على العمليات السياسية الأوسع نطاقا، من المهم ألا نغفل عن المسألة الحاسمة المتمثلة في حماية

حقوق المرأة. وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مؤخرا تقريرا عن استخدام الوساطة لحل القضايا الجنائية للعنف ضد المرأة. وأزعجتني النتائج كثيرا. فقد خلص التقرير إلى أن غالبية تلك القضايا تسوى عن طريق الوساطة بدلا من أن تحاكم وفقا للقانون الجنائي. وفي كثير من الحالات، أدت هذه الوسائل التقليدية إلى تفاقم العنف الأصلي. وتترك النساء عرضة للمعاناة. إن النساء اللائي يتعرضن للعنف الجنائي يجب أن يتمكنَّ من المطالبة بحقوقهن وفقا للقانون.

والأحداث السياسية الرئيسية المتمثلة في السلام والانتخابات، أبعد من أن تكون مضمونة. ومع ذلك، فإننا نشهد فرصا غير مسبوقة لتحقيق تقدم في السعي إلى تحقيق السلام وفي تعزيز الركيزة السياسية للمستقبل. وتجري إعادة تقييم احتياجات أفغانستان الإنمائية والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها كجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر جنيف. وبعبارة أخرى، فإن الأشهر القادمة ستوفر فرصا حاسمة للمجتمع الدولي لإجراء استعراض وتعديل جديين لطريقة تقديم الدعم لأفغانستان ومساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والديمقراطية والاعتماد على الذات.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالروسية*): في البداية، أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن وعلى عقدكم هذه المناقشة الحسنة التوقيت للنظر في مسألة أفغانستان اليوم في مجلس الأمن. كما أشكركم على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما خاطبت مجلس الأمن آخر مرة بشأن التحديات والاستجابات لمكافحة المخدرات في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8147)، سلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى تكثيف العمل الدولي. وفي غضون نصف ساعة، سأنضم إلى رئيس الجمعية العامة لإطلاق التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨، الذي يشكل المنشور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشير النتائج التي خلص إليها التقرير إلى أن مجمل الإنتاج العالمي للأفيون قد ارتفع في العام الماضي بنسبة ٦٥ في المائة ليصل إلى ٥٠٠ ١٠ طن. وذلك هو أعلى رقم يسجله المكتب منذ أن بدأنا عملية الرصد. وقد كانت أفغانستان مصدر معظم ذلك الأفيون، حيث بلغت زراعة خشخاش الأفيون وإنتاجه، كما يعلم مجلس الأمن جيدا، مستويات لم يسبق لها مثيل.

ومن الواضح أن تلك الحالة تنطوي على احتمال كبير لزعزعة الاستقرار في البلد والمنطقة الأوسع والمجتمع الدولي. وفي الشهر الماضي، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة اجتماعية – اقتصادية تستكمل الدراسة الاستقصائية السنوية عن الأفيون في أفغانستان. وتؤكد الدراسة بوضوح التحديات المتعددة في مواجهة التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين التي يشكلها الأفيون. كما تم الاعتراف على نطاق واسع بالصلات بالإرهاب وغيره من أشكال الجريمة، بما في ذلك من جانب المجلس. وتتطلب تلك المشاكل انخراطا وحلولا طويلة الأجل لكي تحقق النتائج.

واليوم، يسرني أن أنوه إلى أننا شهدنا، منذ كانون الأول/ديسمبر، بعض الزخم الإيجابي ببذل جهود ترمي إلى التصدي لهذا التهديد العالمي. ورغم ذلك، تظل العديد من التحديات الخطيرة قائمة. ومرة أخرى، أود أن أسلط الضوء على أهمية المسؤولية المشتركة والتعاون الدولي في معالجة تحديات الأمن والسلامة والتنمية والصحة العديدة التي تشكلها تلك الحالة.

وللأسف، فإن تركيز المجتمع الدولي قد تحول بعيدا عن أولوية مكافحة المخدرات في السنوات الأخيرة. ولا يسعنا أن نتحمل هذا الشكل من عدم الاهتمام. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى موارد مستدامة لمعالجة الحالة.

وفي ذلك السياق، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة متابعة الجهود للدعوة إلى تجديد التوعية والدعم، وإلى تعزيز الحوار الإقليمي والأقاليمي والاستجابات للاتجار بالأفيون. وقد عمل مكتب المخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات الأفغانية معا لتنشيط الالتزام الأفغاني بهذه المسألة، بما في ذلك في السياق الأوسع لعملية كابل لبناء السلام. ويشمل ذلك الدعم الذي يقدمه المكتب للفريق العامل المشترك بين الوزارات، تحت قيادة وزارة مكافحة المخدرات، من أجل وضع استراتيجية لمكافحة المخدرات مع عنصر تعاون إقليمي قوي.

وعلاوة على ذلك أعد المكتب إجراءات استراتيجية، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان، للتصدي للتهديدات العالمية التي تشكلها المواد الأفيونية من أجل إعداد استجابات إقليمية وأقاليمية لمواجهة الزيادة في زراعة الأفيون وإنتاجه وللتصدي لتهديدات الجريمة والإرهاب والفساد ذات الصلة. إن جهودنا تركز على أربع أولويات: أولا، الحاجة إلى إجراءات منشطة وقوية لمكافحة المخدرات بقيادة أفغانية؛ ثانيا، أهمية النهج الشاملة والمتوازنة، من قطاع الصحة إلى إنفاذ القانون، في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة وتمشيا مع توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع؛ ثالثا، ضرورة التركيز على الصلة بين المخدرات والجريمة والإرهاب كعامل مفسد لعملية السلام؛ ورابعا، الحاجة إلى دعم الدول الأعضاء، ولا سيما في وسط وغرب آسيا، بتعزيز الآليات التي تسهم في منع نشوب النزاعات وزعزعة الاستقرار المتصلة بالتهديد الذي تشكله المواد الأفيونية وعمل الجماعات الإرهابية الدولية الموجودة في المنطقة وخارجها. وتسعى الاستراتيجية إلى زيادة تعزيز فعالية التنسيق المشترك بين الوكالات مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وتهدف الاستراتيجية كذلك – لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية والكفاءة – إلى سد الثغرات في الآليات القائمة للتنسيق والحوكمة، مثل مبادرة ميثاق باريس، وعملية قلب آسيا – إسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منظمة شنغهاي للتعاون، والمجلس المشترك للتنسيق والرصد في أفغانستان، من بين العديد من الآليات الأخرى.

وقد أشار اجتماع الفريق التشاوري المعني بالسياسات في إطار ميثاق باريس الأخير في فيينا إلى التطورات الاستراتيجية والسياساتية التالية: يظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منخرطا انخراطا كاملا في دعم أفغانستان والبلدان المجاورة في السعي إلى اتخاذ إجراءات شاملة لمكافحة المخدرات. ويشمل ذلك التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها، فضلا عن اعتراض التدفقات المالية، وإنفاذ القانون، وبناء القدرات، والتوسع في خدمات منع استخدام المخدرات والعلاج منه.

واستشرافا للمستقبل، فإن المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، يمثل فرصة لتسليط الضوء على أهمية التصدي لمكافحة المخدرات. وآمل أن نستطيع الاعتماد على المساعدة من مجلس الأمن لتوجيه الانتباه إلى الأخطار العديدة التي تتهدد أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا وما بعدها التي تمثلها المواد الأفيونية وإلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة وحازمة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الروسية لمجلس الأمن وإلى أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم عن التحديات التي تواجه أفغانستان عندما يتعلق الأمر بمنع ومكافحة الإرهاب.

في الشهر الماضي، عندما قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن نتائج البعثة التي قمت بها إلى العراق، جنبا إلى جنب مع الأمينة العامة المساعدة السيدة ميشيل كونينسكس (انظر S/PV.8271)، بدأت بالإعراب عن تضامننا مع ضحايا الهجمات الإرهابية المتعددة في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك في أفغانستان.

وللأسف، لا يزال العنف المميت مستمرا في جميع أرجاء أفغانستان.

ووفقا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وقعت ٦٧٥ ٥ من الحوادث الأمنية في الفترة من ن ١٥ شباط/فبراير إلى ١٥ أيار/مايو. وتسبب استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في ٠١٨ ١ من الإصابات بين المدنيين - ٧٠٧ من القتلى و ٧٠٧ من الجرحى. ووقع هجومان إرهابيان بشعان وجبانان في ننكرهار في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، أسفرتا عن مصرع ما لا يقل عن ٤٣ شخصا وإصابة ٤٥، ووقع تفجير انتحاري في كابل في ١١ حزيران/يونيه، أودى بحياة ١٧ شخصا وجرح ما لا يقل عن ٤٠. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة أفغانستان. إن هذه الهجمات لا تستهدف المسؤولين الحكوميين والشرطة وقوات الأمن الأفغانية فحسب، ولكن أيضا المدنيين، متسببة في قتل الأبرياء وبث الخوف في جميع أنحاء البلد.

وقد وضع الأمين العام أنطونيو غوتيريش مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف على رأس الأولويات القصوى في جدول أعماله. فبعد يومين تحديدا، سنستضيف في نيويورك أول مؤتمر رفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. ونأمل أن يتيح المؤتمر فرصة إجراء مناقشات صريحة وصادقة فيما بين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن المهم جدا أن يشارك المجتمع المدني في هذا الاجتماع. فالمجتمع الدولي لديه أساس متين يمكن الاستناد إليه. والإطار القانوني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تستعرضها حاليا الدول الأعضاء للمرة السادسة، جميعها توفر ذلك الأساس. وآمل أن تُكلل بالنجاح المناقشات النهائية بشأن عملية الاستعراض، وأن نتمكن من الموافقة على الوثيقة الختامية.

غير أنه لا يكفي توافر الإطار، إذ نحتاج إلى زيادة التركيز على التنفيذ. وأفغانستان تحتاج حقا للمساعدة التقنية ومشاريع بناء القدرات، ولا تزال تطالب بها، لتعزيز الإطار الوطني للعدالة الجنائية لديها من أجل مكافحة الإرهاب. إنني ممتن للمعلومات التي وافتنا بها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وبالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، قامت المديرية التنفيذية بزيارة أفغانستان في مطلع عام ٢٠١٧ لرصد تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ٦٢٤ ١ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقرت لجنة مكافحة الإرهاب تقرير البعثة، الذي يحدد ٢٤ من المجالات ذات الأولوية ستستفيد فيها أفغانستان من تلقي المساعدة التقنية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل القانونية، والتعاون الدولي، ومكافحة تمويل الإرهاب، وإنفاذ القانون، وأمن الحدود، ومكافحة التطرف

والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية. ولدعم جهود أفغانستان فيما يتعلق بالتنفيذ، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعا غير رسمي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لمناقشة التحديات، مع التركيز بصفة خاصة على الاحتياجات الـ ٢٤ ذات الأولوية. وباسم مكتب مكافحة الإرهاب، شاركت في الاجتماع، إلى جانب البعثة الدائمة لأفغانستان، وممثل لمجلس الأمن القومي في أفغانستان، والكيانات المعنية الأخرى، والإنتربول.

ويعمل مكتب مكافحة الإرهاب بالتعاون مع حكومة أفغانستان بشأن أفضل طريقة لدعم احتياجات أفغانستان في مجالات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بناء على التوصيات ذات الأولوية للمديرية التنفيذية. وفي أيار/مايو، أطلق مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يقع مقره في عشق أباد، المرحلة الثالثة من خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعنونة ”نحو التنفيذ الشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى“. وهذه المبادرة الجديدة تسلط الضوء على التحديات الناشئة التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك تداعيات النزاع في أفغانستان. ويسرني أن أفغانستان تتعاون بنشاط مع الأمم المتحدة بشأن وضع الخطة وتنفيذها.

وآمل أن يشارك النظراء الأفغان في الدورات التدريبية المقبلة للأمم المتحدة بشأن أمن الحدود، ومكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت في أغراض الدعاية والتجنيد، ومكافحة الاتجار بالمخدرات كوسيلة لتمويل الإرهاب، التي تنظم تحت رعاية خطة العمل المشتركة. ومن الواضح أن للإرهاب أثرا حقيقيا ومباشرا على التمتع بحقوق الإنسان. وينبغي أن تستند جهود مكافحة الإرهاب إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومكتب مكافحة الإرهاب على استعداد لتوفير بناء القدرات في هذا الصدد.

وأود أن أعرب عن تأييدي القوي لجميع الأفغان ضحايا الإرهاب، مشيدا بصمود الشعب الأفغاني. وقد ساعدت قيادة أفغانستان في إنشاء اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في ٢١ آب/أغسطس،بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٥/٧٢. وأطلق مكتب مكافحة الإرهاب مؤخرا برنامجا من أجل ضحايا الإرهاب سيظهر التضامن مع الضحايا، ويعزز التوعية باحتياجاتهم ويعمل على إعمال حقوقهم من خلال الأنشطة العملية، مثل بناء قدرة الضحايا على طرح خطاب مضاد للجماعات المتطرفة العنيفة؛ وتعزيز آليات لتوفير الموارد العملية للضحايا، من خلال البوابة الإلكترونية للأمم المتحدة لدعم ضحايا الإرهاب؛ وبناء قدرات رابطات الضحايا والدول الأعضاء على تحسين دعم ومساعدة ضحايا الإرهاب.

وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب العمل بشكل وثيق مع أفغانستان والدول الأعضاء الأخرى بغية دعم ضحايا الإرهاب، بما في ذلك عن طريق إعداد فيلم وثائقي عن أفغانستان في إطار مشروع سلسلة الأفلام الوثائقية ”ضحايا الإرهاب لدينا“، الذي ينفذه المكتب، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام. ولمواصلة تعزيز التوعية بشأن مسألة ضحايا الإرهاب، أود أن أدعو الممثلين إلى حدث على هامش المؤتمر الرفيع المستوى، بعنوان ”وقفة تضامن من أجل حقوق ضحايا الإرهاب“، ينظمه مكتب مكافحة الإرهاب، وسيعقد اليوم في غرفة الاجتماعات ١، الساعة ١٥/١٨.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، فضلا عن تنظيم مناقشة اليوم. وأود أن أعرب عن تقديرنا للمرونة التي تحلى بها الوفد في تعديل ميعاد المناقشة بناء

على طلبنا. ونتمنى للاتحاد الروسي أيضا كل التوفيق في مباريات كأس العالم.

وأرحب بوجود أصدقائي الموقرين: الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو، ووكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف. ونشكرهم على إحاطاتهم.

وما زلنا نشهد مزيجا من القلق والأمل منذ انعقاد آخر اجتماع للمجلس بشأن أفغانستان (S/PV.8199). وتسبب ما يسمى بهجوم حركة طالبان في موسم الربيع في مزيد من الوفيات والإصابات في جميع أنحاء البلد، ألا أن هجماتها قد ووجهت في بعض الأحيان بإجراءات استباقية فورية من جانب قوات أمننا الوطنية، وبالتالي فإنها غير مجدية في تحقيق أهدافها. وعلى النقيض من ذلك، أكدنا مجددا التزامنا بالسلام وإنهاء العنف، وبعرض فرصة تاريخية لطالبان لإثبات رغبتها في اختيار مسار الخروج من النزاع والدمار، مقترنا بالدور الرئيسي الذي يؤديه علماء الإسلام والمتظاهرون من دعاة السلام والشركاء الدوليون. وشهدنا أيضا تطورات هامة في السياق الإقليمي، وخاصة ما يتعلق بالتعاون بين أفغانستان وباكستان.

علاوة على ذلك، ما يزال الدعم الدولي كبيرا لضمان حماية بلدنا من الهجمات العنيفة. وقد أنجزنا استعراض استراتيجيتنا الأمنية الوطنية للعام الرابع خلال الزيارة الوزارية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث نوقشت خلالها الحالة الأمنية في أفغانستان وتدابير الإصلاح. ومن ضمن النتائج الرئيسية لذلك اللقاء، جدد شركاؤنا في الناتو التزاماتهم بتمويل قوات أمننا خلال السنوات القادمة بتقديم الدعم المالي السنوي. ونتطلع في هذا الصدد، إلى تعهدات جديدة بتقديم الدعم في مؤتمر قمة الناتو المتوقع انعقاده في بروكسل، علاوة على تبرعات محتملة من الشركاء الدوليين الآخرين.

وتمشيا مع التزامنا المتواصل بتوطيد الأمن في أفغانستان والمنطقة برمتها، مضينا إلى مضاعفة قوام قوات المغاوير وتعزيز قواتنا الجوية بما يعزز القدرات العامة لقوات دفاعنا وأمننا الوطنيين. ولا يزال إصلاح وزارتي الدفاع والداخلية في بلدنا مسألة ذات أولوية. ويستمر اتخاذ التدابير بالفعل لتجنيد جيل جديد من الضباط من ذوي التعليم والقدرة لتولي المناصب القيادية في مؤسسات الدفاع والأمن.

ويدرك مجلس الأمن جيدا عزمنا الراسخ على إنهاء ذلك العنف العبثي الذي ما يزال يحصد أرواح العشرات من الأبرياء في بلدنا كل يوم. وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتخذت قيادة حكومة الوحدة الوطنية خطوة جريئة وتاريخية أخرى لتحقيق السلام الدائم بالإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد مع حركة طالبان خلال فترة نهاية شهر رمضان وعطلة عيد الفطر. وقد كان ذلك الإعلان استجابة لنداء صادر عن جمع كبير ضم حوالي ٢٥٠٠ من علماء الإسلام من ٣٤ مقاطعة في كابول، حيث أدانوا أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، لكونهما يخالفان المبادئ والشرائع الإسلامية. وتكمل هذه التطورات استراتيجية السلام التي تم تعزيزها والإعلان عنها في المؤتمر الثاني المعني بعملية كابل، وأعيد تأكيدها لاحقا في طشقند.

وقد أكدت تلك المبادرة مرة أخرى استعدادنا لاتخاذ القرار الصعب والمتفاني لصالح تحقيق السلام لشعبنا. وقد تم التقيد بوقف إطلاق النار على نحو متبادل خلال الأيام الثلاثة لعطلة العيد. ثم مددناه عند انقضاء هذه الفترة لـ ١٠ أيام إضافية. ومن المؤسف أن حركة طالبان لم تتعامل بالمثل، بل نفذت هجمات إرهابية في عدة مناسبات. ونشكر المجلس وجميع أعضائه على انضمامهم لدعوتنا حركة طالبان إلى الانخراط مرة أخرى في وقف إطلاق النار والمشاركة في محادثات السلام دون شروط مسبقة. ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة داخل منطقتنا

وخارجها للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لوقف إطلاق النار خلال العطلة الدينية.

وخلال وقف إطلاق النار، واصلت قوات أمننا أداء مهامها دفاعا عن سلامتنا الإقليمية، علاوة على تنفيذ عملياتها ضد عناصر الجماعات الإرهابية الأجنبية، بما في ذلك داعش وتنظيم القاعدة، من بين جهات أخرى. وقد أدت دورا رئيسيا في القضاء على الملا فضل الله، قائد جماعة تحريك طالبان باكستان الإرهابية، وهو تطور هام أعاد تأكيد سياساتنا المعنية بمكافحة الجماعات الإرهابية منذ أمد طويل بذات القدر والتركيز دون أي تمييز.

ويتوقف نجاح عملية السلام على عدة عوامل. فنحن بحاجة إلى زيادة تعزيز وحدة صفوفنا ومواصلة توعية شعبنا وإشراكه في جميع مراحل العملية. ويجب علينا أيضا ضمان الإدارة الفعالة لوقف إطلاق النار والمفاوضات المحتملة في المستقبل، مع كفالة التنفيذ الفعلي لخطة العمل المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل السلام والتضامن، فضلا عن العمل على زيادة تحسين توافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان. ومن الضروري أن يستند عزمنا على تحقيق السلام إلى الجهود الدبلوماسية والسياسية والاجتماعية مقترنة بالاعتبارات الأمنية التي ينبغي أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الوحدة والاستقرار في بلدنا. ويجب علينا التأكد من اغتنام فرص السلام عوضا عن إضاعتها أو تحولها إلى تحديات جديدة. وهذا لن يكون ممكنا إلا بضمان توافق النتائج العامة مع رغبات وتطلعات جميع الأفغان بجميع أطيافهم.

تحقيقا لتلك الغاية، لا يزال ضروريا ضمان الشفافية في جميع مراحل عملية السلام والحيلولة دون أي استخدام سيء لها. ومن الضروري أيضا أن تساعد جهود السلام على تكملة وتعزيز التماسك الاجتماعي والاتفاق على المسائل الوطنية الأخرى، بما في ذلك توطيد الديمقراطية عن طريق الانتخابات المقبلة على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك يكتسي صون حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة وضمان العدالة للضحايا أهمية بالغة أيضا.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فقد أدت عدة زيارات متبادلة رفيعة المستوى بين كابول وإسلام أباد إلى وضع إطار جديد تمثل في خطة العمل المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل السلام والتضامن. وتشمل المبادئ السبعة المتفق عليها عددا من المجالات الهامة، بما في ذلك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ودعم باكستان لعملية السلام التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وزار رئيس أركان الجيش الباكستاني، الجنرال جاويد باجوا قمر، كابول في ١٢ حزيران/يونيه وأجرى مناقشات هامة مع القيادة الأفغانية ركزت على تنفيذ خطة العمل بصورة مخلصة وفعالة وفي الوقت المناسب عبر اتخاذ تدابير ملموسة. وفي الأسبوع الماضي، زار وفد من كبار المسؤولين الأفغان إسلام أباد مرة أخرى بهدف تحقيق زخم إيجابي لخطة العمل من أجل السلام والتضامن. ويشمل ذلك الإطار العناصر المفاهيمية لديناميات التحول نحو مزيد من الثقة والتعاون المتبادلين، إلا أن مجرد الاتفاق ليس مجديا إلا بتوفر الإرادة الحسنة لتنفيذه. ولن نغالي من جانبنا في تأكيد التزامنا بأحكامه نصا وروحا، ونتوقع أن تحذو باكستان الحذو نفسه.

وعملنا أيضا في سياق أوسع، على توسيع الحوار لأجل المزيد من التعاون مع عدد من البلدان، بما فيها ما يقع في منطقة الجوار مباشرة، فضلا عن شركائنا في آسيا الوسطى. وشهدت الأشهر الثلاثة الماضية أيضا تطورات نأمل أن تعزز توافق الآراء على صعيد إقليمي لدعم الاستراتيجية المشتركة بين أفغانستان وشركائها الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بضمان محورية أفغانستان بوصفها منصة للعلاقات الودية والتعاون المثمر للجميع. وأكرر، تحقيقا لتلك الغاية، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بضمان محورية أفغانستان بوصفها منصة للعلاقات الودية والتعاون المثمر للجميع.

وفي وقت مبكر من هذا الشهر، حضر الرئيس غني مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في كينغداو في الصين. وأكدنا جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة شنغهاي مجددا موقفنا المتمثل في أن توسيع نطاق الترابط الإقليمي والتغلب على الصلة بين الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب يشكلان عاملين أساسيين لتحقيق الاستقرار والرخاء في المنطقة بأسرها.

ومع تنشيط فريق الاتصال مع أفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، نتطلع إلى زيادة التعاون مع هذا المحفل الهام.

بعد أربعة أشهر من الآن، من المقرر أن نجري الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. ويجري التحضير لهذه الانتخابات والانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وحتى الآن سج أكثر من ٧,٣ ملايين مواطن أنفسهم للتصويت، مما يدل على اقتناعهم الراسخ بأن الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون هي حجر الأساس لمستقبل مستقر. نحن نأمل ونتوقع كفالة أن تكون هذه الانتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع، وفقا لمطالب شعبنا. ويسعدنا أن عددا من الشخصيات الشبابية الموهوبة تقدم للترشيح. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري تنفيذ تدابير إصلاحية في اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المعنية بالشكاوى الانتخابية. وعلاوة على ذلك، قدمت قائمة بمرشحين جدد لمنصب رئيس أمانة اللجنة الانتخابية المستقلة إلى القيادة للنظر فيها والموافقة عليها.

إن كفالة الأمن للانتخابات أولوية هامة أخرى، ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه تم وضع ترتيبات أمنية شاملة لهذا الغرض. وفي ملاحظة أخيرة بشأن هذه المسألة، فإننا نكرر التأكيد على أن الإنجاز الناجح للعمليات الانتخابية يكتسي أهمية حيوية لوحدتنا واستقرارنا السياسي.

ويتعلق الحدث الدولي الرئيسي التالي على الجدول الزمني السياسي بالمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي ستشترك في رئاسته أفغانستان والأمم المتحدة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. ونتطلع إلى عرض النقاط الرئيسية للتقدم المحرز مقابل النقاط المرجعية الرئيسية من مؤتمر بروكسل، استنادا إلى إطارنا الوطني للسلام والتنمية. ويشمل ذلك التقدم المحرز في مجالات الحكم وإصلاح القطاع العام والحكم المحلي والنمو الاقتصادي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونتطلع إلى الشركاء الدوليين لتجديد الالتزام بتقديم دعم جديد خلال السنوات المقبلة من أجل تحقيقنا للاستقرار والرخاء. ونتطلع إلى المشاركة الرفيعة المستوى من شركائنا الإقليميين والدوليين. يأتي المؤتمر في وقت مهم، حيث يبلغ توافق الآراء الإقليمي والدولي بشأن أفغانستان، لا سيما بشأن ضرورة السلام، أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠١.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، سوف نواصل التركيز على الأولويات الملحة الأخرى، مثل الآثار الوشيكة للجفاف، مع احتمال تشريد نصف مليون شخص. تستحق الحالة الاهتمام الدولي الفوري. وإنني أدعو المجتمع الدولي بقوة إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في أفغانستان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تمويلا كاملا. ونتوجه بالشكر إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة على أرض الواقع وندعو الجهات المانحة الأوسع نطاقا للانضمام إلى جهود الإغاثة.

ومن نفس المنطلق، سنبقى ملتزمين في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للتصدي للمشكلة المزمنة للمخدرات من جميع جوانبها. ونأمل القيام بذلك بقدر أكبر من التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي هذا العام، واصلنا العمل على جبهات متعددة لمكافحة هذا التهديد باعتباره من الأولويات الرئيسية في عمل حكومة الوحدة الوطنية. وشمل هذا الاستئصال وإنفاذ القانون والتدابير البديلة لكسب العيش. وفي الأشهر الستة الأولى وحدها، نفذت قوات شرطة مكافحة المخدرات ٦٨٨ ١ عملية في أنحاء البلد، وضبطت أكثر من ٥٠٠ ١١٢ طن من

المخدرات غير المشروعة ودمرت عددا كبيرا من مختبرات تجهيز المخدرات.

ونأمل أن نشهد المزيد من التقدم الملموس في هذا الجهد، الذي لن يتحقق إلا بالمزيد من التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك في الحد من العوامل المحركة لها كالاتجار بالسلائف وخفض الطلب. ونقدر الدور الداعم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الجهد ونشكر المدير التنفيذي على قيادة عمل الوكالة في أفغانستان.

نحن نتطلع إلى المستقبل بقدر من التفاؤل في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بجهود السلام، بما في ذلك إعلان وقف إطلاق النار والتحول المحتمل في الديناميات الإقليمية في دعم السلام. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم نحو التكامل الاقتصادي في المنطقة الأوسع نطاقا، من خلال مختلف المشاريع العملاقة الاقتصادية والمتعلقة بالهياكل الأساسية، مستمر دون توان على مسار إيجابي. وستظل الإصلاحات المؤسسية عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجيتنا لتعزيز سيادة القانون والاستقرار. ومن المنظور الأوسع، نعتقد أن هذه المكاسب يمكن توطيدها على نحو أفضل في بيئة يعمل فيها جميع الشركاء معا في انسجام والتعاون من أجل هدف استراتيجي حيوي بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على تشاطر تحليلهم المستنير بشأن آخر التطورات في أفغانستان. لقد تأثرنا بالصور الرائعة لمسيرة السلام التي عرضها علينا للتو الممثل الخاص ياماموتو.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من المناقشة.

في الأسبوع الماضي، قام وزير خارجية بلدي، ستيف بلوك، بزيارة أفغانستان. والرسالة التي سمعها باستمرار من العديد من الأفغان كانت رسالة سلام ومصالحة. وقال له شاب أفغاني بحكمة:

”لا يمكن غسل الدم بالدم“.

تزامنت هذه الكلمات مع مشاهد الأمل المؤثرة في نهاية شهر رمضان، التي تبين الأفغان متحدين من أجل السلام. أشكر السيد ياماموتو على تقاسم هذه الصور. احتفل الأفغان بأول عيد فطر يسودها السلام منذ عام ٢٠٠١، حيث كانت هناك مسيرات من أجل السلام في جميع أنحاء البلد.

من الواضح أن الشعب الأفغاني يريد السلام، اليوم وليس غدا. غير أن دعوته إلى السلام ما زالت لا تلقى آذانا صاغية من الجميع. تتواصل الهجمات الوحشية والبشعة. ولم ترد حركة الطالبان بالمثل على تمديد وقف إطلاق النار من جانب حكومة أفغانستان. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان يرتكب أعمال الإرهاب المؤسفة. ورغم ذلك، لا يزال هناك مجال لتسريع الزخم والأمل. هذا ما نحن، كمجلس، بحاجة إلى مساندته باستخدام كل ما لدينا من تأثير على الصعيدين الثنائي والجماعي.

وفي هذا السياق، أود أن أتناول ثلاث نقاط: أولا، عملية السلام؛ ثانيا، الانتخابات؛ وثالثا، الصلة بين الجريمة والإرهاب.

تتعلق نقطتي الأولى بمسؤوليتنا الجماعية عن عملية سلام شاملة للجميع يملك زمامها الأفغان، تشكل السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتحقق من خلاله استقرار حقيقي في أفغانستان. لقد أكد وزير خارجيتنا للرئيس غني، في الأسبوع الماضي، دعمنا القوي لجهوده الشجاعة في دفع عملية السلام إلى الأمام.

وينبغي أيضا للبلدان المجاورة تحمل مسؤوليتها من خلال الإسهام بنشاط في الزخم، ونحن نرحب كثيرا بالتقدم المبلغ عنه في هذا الصدد.

وبصفتنا المجلس، فإننا لا نزال متحدين في رسائلنا، كما كنا في البيان الصحفي الذي صدر في الأسبوع الماضي. إن الوحدة أمر بالغ الأهمية.

ينبغي للطالبان أن تقبل العرض المقدم من الحكومة الأفغانية للانخراط في محادثات سلام مباشرة دون أية شروط مسبقة. ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني وتعطي حماية المدنيين أولوية.

ونشيد بالنهج الشامل والمتكامل الذي وصفه للتو السيد ياماموتو المتمثل في الجمع بين السلام والأمن والتنمية في السياسات. وعلى الصعيد الوطني، فإن مملكة هولندا على استعداد للقيام بدورها أيضا بطريقة متكاملة. إن التعاون الإنمائي الثنائي مع أفغانستان مستمر، وقررت حكومة بلدنا الأسبوع الماضي أن تزيد دعمها لأفغانستان زيادة كبيرة مع إيفاد المزيد من المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة إلى بعثة الدعم الوطيد. وسنقوم أيضا بتمديد ولاية الوحدة بأكملها حتى نهاية عام ٢٠٢١. وبالطبع، نحن نؤيد العملية الانتخابية.

يقودني هذا إلى نقطتي الثانية: التقدم المحرز في التحضير للانتخابات. من المهم أن يعرب المجلس عن موقفه في هذا الشأن. اختتمت المرحلة الأولى من التسجيل بنجاح، وهو أمر مشجع للغاية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومة الأفغانية واللجنة الانتخابية المستقلة أن تضاعفا جهودهما. ولا بدّ من إبقاء الإصلاحات والأعمال التحضيرية على المسار الصحيح. إن مصداقية اللجنة الانتخابية المستقلة في هذا الأمر أساسية. وستحدد الثقة في اللجنة إلى حد كبير ثقة الشعب الأفغاني في نتائج الانتخابات، وأي مسائل تنشأ في هذا الصدد يجب التعامل معها بطريقة شفافة وبسرعة وفعالية.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة النساء في الانتخابات، كناخبات وكمرشحات، أمر بالغ الأهمية. إن العمليات السياسية وعمليات صنع القرار لا تكتمل إلا بمشاركة المرأة. هذه هي الرسالة التي استمعنا إليها من مقدمي الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني خلال المناقشة السابقة بشأن أفغانستان في آذار/مارس (انظر S/PV.8199). كما سمعنا ذلك خلال زيارة المجلس إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير.

وللشباب دور حاسم في بناء ثقافة السلام. وأعيد تأكيدُ ذلك بالقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، الذي اتُّخذ هذا الشهر، بشأن الشباب والسلام والأمن. يجلب الاستثمارُ في الشباب الأفغان الاستقرارَ إلى البلد. ونحن سعداء بانتخاب أول ممثل للشباب الأفغان لدى الأمم المتحدة في أفغانستان الأسبوع الماضي. وقد كان وزير بلدي عضواً فخوراً في هيئة المحلفين، إلى جانب السيد ياماموتو.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. لا تزال الجماعات الإرهابية نشطة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان وتنظيم القاعدة. وهي تقوّض أمن الدولة واستقرارها وتنميتها، وكثيراً ما تتلاقى الظروف المواتية للجريمة المنظمة والتطرف العنيف معاً. ينبغي لحكومة أفغانستان، في رأينا، أن تواصل التصدي للصلة بين هاتين الظاهرتين، على سبيل المثال من خلال تعزيز القدرات، بما في ذلك مراقبة الحدود. وبصفة عامة، نعتقد أن الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب هي موضوع هام بالنسبة للمجلس.

في الختام، يحتاج الشعب الأفغاني إلى اتفاق سلام قابل للتطبيق. وسوف يتطلب هذا الشجاعة السياسية والمثابرة واستمرار وحدة المجلس. إن حشد زخم عملية سلام يملك الأفغان مقاليدها هي مسؤوليتنا الجماعية. ويجب أن نظل واضحين في رسالتنا المشتركة عن أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية بمشاركة قوية من النساء.

وأخيراً، أودّ أن أشكر الممثل الخاص وفريقه على جهودهم الهائلة لمساعدة أفغانستان في ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

فهم يستحقون دعمنا الكامل. ويجب أن يكون الشعب الأفغاني قادراً على التعويل على المجلس. فليستجبْ المجلسُ للنداء من أجل السلام، على النحو المعرب عنه في مسيرة السلام الأفغانية المثيرة للإعجاب، ولْيُصبحْ المجلس منارة أمل لشعب أفغانستان.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدّر عقد هذه الجلسة الصباحية والإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد تاداميتشي ياماموتو، والسيد فلاديمير فورونكوف، والسيد يوري فيدوتوف، فضلاً عن البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأفغانستان، السيد محمود سيكل.

تلاحظ بيرو مع القلق الحالة الأمنية التي لا تزال تواجه أفغانستان. وندين بشدة الهجمات الانتحارية التي ترتكبها جماعات تنظيم داعش وطالبان، والتي لها عواقب وخيمة على المدنيين وعلى استقرار البلد بينما يجري القيام بالأعمالُ التحضيرية لعملية انتخابية رئيسية. وأمام تلك المحاولات البغيضة الرامية إلى تقويض الديمقراطية، نود أن نشيد بشجاعة الشعب الأفغاني وبمساعي سلطاته، التي تتابع عملية تسجيل الناخبين والأعمال الأخرى في إطار التحضير للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أيضاً أن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش لمختلف الجماعات السياسية لكي تتكلم وتعمل يداً واحدة بشأن ضرورة التصدي لتلك التهديدات وتعمل، على هذا الأساس، بشأن الحوكمة والمصالحة في البلد. إن هدف السلام المستدام ينبغي أن يحفز جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة هذا المسار. ويجب علينا أن ندين رفض طالبان تمديد وقف إطلاق النار على النحو المقترح من قبل الحكومة الأفغانية في نهاية عطلة عيد الفطر. يتناقض هذا الرفض مع التعبئة الجماعية للشعب الأفغاني فيما يسمى بمسيرة السلام، التي جرت خلال شهر رمضان، للإعراب عن تأييده للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتجدد بيرو دعمها لعملية كابل، التي صُممت بيد الأفغان أنفسهم وتحت قيادتهم. نحن مقتنعون بأن الحوار بين الأطراف الأفغانية، بدعم من بلدان المنطقة، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام.

ونود أن نشدد على التزام الحكومة الأفغانية بزيادة عدد النساء في القطاع العام، وكذلك على أهمية الامتثال للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، وعلى الجهود المتزامنة معها للجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة.

ومع ذلك، يجب أن نُعرب عن قلقنا إزاء الحالة التي وصفها الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بعد الزيارة التي قام بها في أيار/مايو. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالقلق إزاء الزيادة في عدد الأطفال الذين تجندهم مختلف الفصائل في النزاع، والذين كثيراً ما يقعون ضحايا للعنف الجنسي. ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية من جانب الحكومة لمكافحة هذه الممارسة، فضلاً عن توفير التأهيل الضحايا.

ونرى أيضاً أن مكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات هي من الأولويات. وقد أبلغَنا السيد فيدوتوف بتسجيل أرقام قياسية لمحصول الأفيون في عام ٢٠١٨. هذه تجارة تقوّض هيكل المؤسسات وتشجع على الإرهاب. ونرحب بالجهود التي يجري تطويرها على أساس مشترك لعكس اتجاه هذه الحالة. وأودّ أن أشير إلى أن مجلس الأمن ملتزم بدعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مكافحة هذه الآفات. ونود أن نعرب عن أسفنا لاغتيال الشرطي في مكافحة المخدرات مؤخراً وتضامننا مع أقاربه وهو الذي قُتل مؤخراً لمواجهته بشجاعة هذا النوع من الجريمة المنظمة، فضلاً عن مسؤولين آخرين.

وفي الختام، نؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم المساعدة الإنسانية، عن طريق التبرع بالأموال اللازمة، إلى أكثر من مليوني شخص تفاقمت حالتهم بسبب الجفاف الذي يؤثر على ذلك البلد.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو؛ والمدير التنفيذي فيدوتوف؛ ووكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطاتهم الإعلامية. استمعت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان يؤثران تأثيراً مباشراً على رفاه الشعب الأفغاني، فضلاً عن الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة. ستُعقد الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات الأفغانية هذه السنة والأعمال التحضيرية لها جارية. لقد أدّت الهجمات الإرهابية الأخيرة إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان متوترة.

وتُرحّب الصين بالإعلان الأخير للرئيس غني من جانب واحد عن وقفٍ مؤقت لإطلاق النار مع حركة الطالبان وتُعرب عن تقديرها لجهود الحكومة الأفغانية للحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي لأفغانستان.

إن السلام والاستقرار هما أساس إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية الوطنية لأفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وتعزيز قدرات دفاع أفغانستان عن النفس، والعمل معاً من أجل التصدي بفعالية للتهديدات من قبيل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود إقليمية لمساعدة أفغانستان على التصدي لتلك التحديات. ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف تنسيقه وتعاونه في مكافحة القوى الإرهابية الإقليمية في أفغانستان. إن تعزيز الحوكمة ضمانة هامة للنهوض بعملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يتصدى أبناء الشعب الأفغاني بأنفسهم للشؤون الأفغانية. ويجب على جميع الأطراف السياسية في البلد تعزيز الوحدة وحل الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات. ويجب أن يحترم المجتمع الدولي بشكل جدي حق الشعب الأفغاني في أن يختار بشكل مستقل نظامه السياسي وطريقه إلى التنمية. وينبغي أن يساعد الحكومة الأفغانية لتحسين قدراتها على الحكم بطريقة محددة الأهداف، وفقا للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان واحتياجاتها المحددة. وتعزيز المصالحة الوطنية أمر أساسي لإيجاد حل لمسألة أفغانستان. وينبغي لنا أن ندعم بقوة إطلاق عملية سلام ومصالحة يقودها ويتولى زمامها الأفغان، بما في ذلك دعم الدور الذي لا تزال تضطلع به عملية كابل. وندعم الحكومة الأفغانية في التوصل إلى اتفاق بشأن المصالحة الوطنية مع الجماعات المتمردة المسلحة، بما فيها حركة طالبان، والبدء في علمية السلام. وينبغي أن تستجيب حركة طالبان بنشاط لمبادرة الحكومة الأفغانية للسلام وأن تلتزم بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وبوصفها جارة صديقة لأفغانستان تاريخيا، ما برحت الصين تدعم ذلك البلد في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وعقب أول حوار بين وزيري خارجية أفغانستان وباكستان والذي استضافته الصين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، استضافت الصين في بيجين في أيار/مايو حوارا استراتيجيا على مستوى نواب وزراء الخارجية بين الصين وأفغانستان وباكستان، فضلا عن مشاورات أمنية لمكافحة الإرهاب على مستوى نواب وزراء الخارجية بين هذه البلدان الثلاثة، كما استضافت اجتماعا على مستوى نواب وزراء خارجية الدول الأعضاء في فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. وحضر الرئيس غني، بصفته رئيس دولة ذات مركز مراقب، الاجتماع الثامن عشر لمجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في تشينغداو بالصين

في أوائل حزيران/يونيه. وحققت جميع الأنشطة التي ذكرتها للتو نتائج إيجابية في تعزيز التسوية السياسية لمسألة أفغانستان، مع تدعيم التعاون الإقليمي والنهوض بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. والصين مستعدة لمواصلة استخدام الآليات التي أشرت إليها للتو من أجل تعزيز التعاون مع أفغانستان وبلدان أخرى في المنطقة للمشاركة في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية على المستوى الإقليمي.

إن أفغانستان بلد مهم في ''مبادرة الحزام والطريق''. وقد أوضحت قرارات مجلس الأمن مرارا وتكرارا أنه ينبغي أن يستفيد جميع الأطراف من المبادرة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفغانستان والتعاون الإقليمي في هذا الصدد، وذلك لمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والازدهار عن طريق الحوار والتعاون وبذل جهود متضافرة لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية. ووفقا للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لمساعدة البلد على الاستفادة من مزاياه الشاملة والنسبية والمشاركة في التعاون الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في الختام، أود أن أثني على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأعرب عن الدعم للدور الإيجابي الذي تضطلع به البعثة لمساعدة أفغانستان في النهوض بالعملية السياسية وحماية الأمن الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية وتدعيم قدراتها في مجال الحوكمة. وستواصل الصين دعم البعثة والممثل الخاص ياماموتو في جهودهما.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، ولا سيما بشأن جهود السلام والعملية الانتخابية. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات في أفغانستان، حيث يبين النزاع بشكل مأساوي استمرار مزيج من العوامل المحلية والعالمية، سواء كانت الإرهاب أم الاتجار بالمخدرات أم التطورات المناخية السلبية أم عدم احترام الحقوق الأساسية، ولا سيما حقوق الأطفال والنساء.

وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به بعد قليل المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأعلق على أربعة مجالات اليوم.

وتتعلق ملاحظتي الأولى بالحالة الأمنية في أفغانستان، التي لا تزال غير مستقرة إلى حد بعيد، وتتطلب مواصلة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. وتدين فرنسا بأشد العبارات التفجيرين الانتحاريين اللذين نفذهما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه في مقاطعة ننكرهار. وقد أصبح هذا النوع من الهجمات غير المتناظرة – سواء نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان أو حركة طالبان – السبب الرئيسي للوفيات في صفوف المدنيين، على نحو ما أشار الأمين العام في تقريره الفصلي (S/2018/539). وفي هذا الصدد، يجب بذل المزيد من الجهود لحماية النساء والأطفال، وهم الأضعف بوجه خاص في حال اندلاع أعمال العنف مجددا. ففي العام الماضي، شكل الأطفال ثلث عدد الضحايا تقريبا في أفغانستان. ويستحق تنفيذ خطة العمل الوطنية الثناء، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، على سبيل المثال، فيما يتعلق باحتجاز الأطفال وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع وقوات الشرطة، والزواج المبكر أو القسري. وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل للحكومة الأفغانية في كفاحها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان وتمرد طالبان. ويجب أن نكفل، على وجه الخصوص، منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الفارين من العراق وسورية من العثور على ملاذ في أفغانستان.

ولا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار بالمخدرات الذي لا يزال يغذي الاقتصاد غير المشروع ويمول تمرد طالبان والجماعات الإرهابية ويهدد صحة العديد من الأفغان. وعلى نحو ما أكده السيد فيدوتوف للتو، فإن التطورات الأخيرة تثير القلق، حيث وصل إنتاج الأفيون إلى مستوى غير مسبوق منذ العام الماضي. وتدعو فرنسا السلطات الأفغانية إلى مضاعفة جهودها في هذا المجال، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ونأمل أن يُثار هذا الموضوع، الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد، في المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي سيُعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، لا تزال ”مبادرة ميثاق باريس“ إطارا مثاليا لتبادل الأفكار بين جميع البلدان المتضررة من الاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

وتتمثل النقطة الثانية من بياني في أن الحالة الأمنية المتردية والتكلفة البشرية للنزاع يجب أن تحفزاننا على مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان. وقد شهدنا علامات مشجعة على مدى الأسابيع الأخيرة. فتدابير وقف إطلاق النار، التي تم الالتزام بها خلال عيد الفطر، بناء على مبادرة الحكومة الأفغانية، قد منحت الأمل للشعب الأفغاني الذي بدأ مسيرته نحو تحقيق السلام. وترحب فرنسا بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل القوات الأفغانية، ولكنها تأسف لعدم استجابة حركة طالبان لعرض الرئيس غني بتمديد وقف إطلاق النار بعد عيد الفطر. وفي هذا الصدد، تسلط فرنسا الضوء على أهمية عملية كابل للسلام والأمن، وتدعو حركة طالبان إلى الدخول في مفاوضات مباشرة، على نحو ما اقترح الرئيس غني. وفي الوقت نفسه، نشير إلى مطالبة المجتمع الدولي بأن تنبذ حركة طالبان جميع أشكال العنف. وأخيرا، يجب الإشادة بالتحسن في الدينامية الإقليمية وتشجيع ذلك.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية – وهذه هي النقطة الثالثة من بياني – ترحب فرنسا بالجهود التحضيرية التي تقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية. فقد تم، حتى اليوم، تسجيل حوالي ٧ ملايين ناخب على القوائم الانتخابية، وهو عدد مشجع، وإن كان غير كاف. وندعو الحكومة الأفغانية إلى مواصلة هذه الجهود، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشركائها الدوليين، لإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ويجب أن تواصل اللجنة الانتخابية المستقلة العمل من أجل كفالة مشاركة أكبر عدد من السكان في الانتخابات. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء قلة المرشحين في بعض المقاطعات. كما أن من المهم الإشارة إلى أن النساء بوسعهن المشاركة بصورة كاملة في العملية الانتخابية كناخبات ومرشحات على حد سواء. ومن أجل تحسين المشاركة السياسية للمرأة على نحو مستدام، هناك حاجة اليوم لتقديم الدعم – بما في ذلك الدعم المالي – إلى خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، تتعلق ملاحظتي الرابعة بالدعم الدولي الذي لا غنى عنه لأفغانستان.

إن المجلس بتجديده ولاية البعثة في آذار/مارس، فقد أعاد تأكيد التزامه الراسخ لاستعادة السلام في أفغانستان.

في الختام، أرحب بالتفاني الشديد الذي يتحلى به أفراد بعثة الأمم المتحدة، الذين يعملون بشجاعة ومثابرة في ظروف صعبة للغاية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان وأن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، ووكيل الأمين العام فورونكوف، ووكيل الأمين العام فيدوتوف، على المعلومات المستكملة الشاملة التي قدموها. ونقدر أيضا البيان الذي أدلى به صديقنا، السفير سايكال.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، وأعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن سائر وكالات الأمم المتحدة، لإحلال السلام والأمن في أفغانستان. إن وفد كازاخستان، انطلاقا من التزامه بالتنمية المستقرة في أفغانستان بوصفها بلدا مجاورا وصديقا وشريكا لنا، يود أن يبرز خمس نقاط رئيسية اليوم.

أولا، على الصعيد السياسي – العسكري، نثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان على المسار السياسي للبدء بالحوار السياسي بين الأفغان من أجل استقرار الحالة، وتحسين الإدارة العامة وإصلاح قطاع القانون، والإعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر. ينبغي أن تكون الانتخابات عادلة وحرة وشفافة وشاملة للجميع وجديرة بالثقة إذا ما أريد لها أن تنجح، كما جرت مناقشة ذلك مبدئيا في شهر كانون الثاني/يناير، خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى كابل. ولكي نظهر دعمنا المتواصل للحكومة الأفغانية في ذلك الصدد، نرى أن البيان الصحفي لمجلس الأمن سيكون في أوانه تماما. ونرحب أيضا بالاجتماع الثاني لعملية كابل للسلام والتعاون الأمني، وهي مسعى للسلام بقيادة وملكية أفغانية، وكذلك اعتماد إعلان كابل. ونرحب أيضا بتكثيف المحادثات الأفغانية الباكستانية بشأن بناء السلام والأمن والثقة بين البلدين الجارين. ونشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة المتنوعة إلى أفغانستان خلال فترة التحول. ولذلك، قدم بلدي أربعة ملايين دولار إلى الجيش الوطني الأفغاني لتدريب الأخصائيين العسكريين الأفغان.

ثانيا، أما على المسار الأمني، فعلى الرغم من التدابير الفعالة التي يتخذها المجتمع الدولي والحكومة، لا تزال الحالة الأمنية معقدة. ونعرب عن أملنا بأن إعلان وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك، عطلة عيد الفطر، وهو إعلان صدر عن الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة، سيمثل الخطوة الأولى نحو المصالحة الوطنية.

ثالثا، أما على مسار مكافحة الإرهاب، فيجب أن نقول بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أفغانستان لا يزال قادرا على القتال، ويواصل تكثيف وجوده في مختلف محافظات البلد. إن زيادة الأنشطة الإرهابية في شمال أفغانستان، قرب الحدود مع دول آسيا الوسطى، مصدر قلق خاص. وفي هذا الصدد، من المهم العمل على التنفيذ الفعال للمرحلة الثالثة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. يجب أن تكون أفغانستان المنبر الذي يظهر فيه مجلس الأمن وحدته في مكافحة هذه الآفة والتصدي لها بصورة جماعية. نعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة في إنتاج المخدرات في أفغانستان، وهي أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. في ذلك الصدد، نرحب بنتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي انعقد في دوشانبي في ٣ و ٤ أيار/مايو.

رابعا، نؤيد تأييدا تاما وجهة نظر الممثل الخاص ياماموتو ومؤداها أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية، وأننا بحاجة إلى زيادة الترابط الإقليمي والتعاون الاقتصادي في المنطقة الأوسع نطاقا من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان والمنطقة المجاورة لها. وفي ذلك السياق، نرحب بمؤتمر طشقند الدولي الرفيع المستوى المعني بالسلام والتنمية في أفغانستان الذي انعقد في أواخر آذار/مارس. كذلك فإن إطلاق مد خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، تدبير موضوع ترحيب. إن ذلك، بالاقتران مع منظمة شانغهاي للتعاون لمساعدة أفغانستان، يتفق مع الموقف المشترك في منطقتنا من العالم بشأن تعزيز الروابط مع أفغانستان بوصفها شريكا اقتصاديا محتملا.

وفي ذلك الصدد، نرى من المهم للغاية أن تنفذ الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد لمنع نشوب الصراعات، وهي استراتيجية تشمل تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية الإقليمية، باستخدام نهج شامل

للمنظومة على أساس وضع استراتيجية إنمائية للمنطقة الإقليمية الأوسع نطاقا. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أهمية التعاون الإقليمي باعتباره وسيلة لضمان الازدهار الاقتصادي في أفغانستان، وتعزيز أمنها. ويجب أن نشرك بلدان المنطقة الإقليمية في تنمية التجارة والنقل والمرور العابر وتعزيز عرى العلاقات الإنسانية مع أفغانستان من خلال تزويدها بالمنح الخاصة بهذه الأغراض.

بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن من الضروري إشراك الأمم المتحدة في وضع استراتيجية إنمائية إقليمية، بما في ذلك التواصل مع جميع المكاتب القُطرية للمنظمة، وفقا لأولويات حكومات المنطقة وحكومة أفغانستان، مع توحيد وتنسيق جهود جميع الصناديق والبرامج استنادا إلى نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“. تتمثل المهمة الرئيسية في إدماج المنطقة في برامج التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق التجارة والتكامل الاقتصادي والترابط.

خامسا، تعلق كازاخستان أهمية كبيرة على تمكين المرأة، وتطوير التعليم، وبالمثل على تعزيز دور المرأة والتخفيف من محنة الأطفال في أفغانستان بغية كفالة الاستقرار والتنمية التدريجية في البلد. وفي ذلك الصدد، انعقد في نيسان/أبريل في أستانا احتفال رسمي مخصص لإنجاز مشروع كازاخستان للمساعدة في أفغانستان، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان المشروع يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة الأفغانية، وتدريب المواطنين الأفغان في كازاخستان. وقُدم التدريب في المجالات اللازمة في أفغانستان، مثل الإدارة العامة، والخدمات الصحية، مع التركيز بوجه خاص على صحة الأم والطفل.

في ضوء الانتهاء بنجاح من برنامج التعليم العام الذي قدمته كازخستان لأفغانستان، اقترحنا تمديد العمل به بمساعدة من الجهات المعنية الأخرى. وقد اقترحنا على شركائنا النظر في مواصلة البرنامج في شكل ثلاثي، بحيث يتألف من كازاخستان، وأفغانستان، وما يقابلهما من رعاة البرنامج.

بالإضافة إلى ذلك، نعتزم في أيلول/سبتمبر المقبل تنظيم مؤتمر دولي في أستانا، بعنوان ”توسيع نطاق الفرص المتاحة للمرأة في أفغانستان“ وتتمثل الأهداف الرئيسية للمؤتمر في تقييم دور المرأة وإسهامها في التنمية السلمية في أفغانستان والقضايا المتصلة بتمكين المرأة الأفغانية في المجالات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية من خلال زيادة مشاركتها في القطاعين العام والخاص. وسيوفر المؤتمر أيضا فرصة لتبادل التجارب الدولية في تعزيز المساواة بين الجنسين، ووضع توصيات محددة من أجل تمكين المرأة في أفغانستان.

قدمت حكومة كازاخستان مساهمة لليونيسيف في ٢٠١٨ لمشاريع إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وتوفير فرص الحصول على التعليم للأطفال في أفغانستان.

ستواصل كازاخستان مساعدة أفغانستان في جميع المجالات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد الشقيق. ويمكن أن يصبح التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى نموذجا للشراكة من أجل السلام والتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى. ولدينا أمل كبير في المؤتمر الوزاري المقبل بشأن أفغانستان، المقرر عقده في جنيف في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ونتطلع إلى مناقشة مثمرة بشأن ضمان الأمن والتنمية في أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، والسيد فلاديمير فورونكوف والممثل الدائم لأفغانستان، السيد محمود سيكال، على بياناتهم الممتازة.

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، وهي جهود تؤيدها وتثني عليها جمهورية غينيا الاستوائية، من

الواضح أن السلام والأمن، ومن ثم، الاستقرار والازدهار لشعب أفغانستان يبدو حلما بعيد المنال بالنسبة للذين يعانون يوميا من العواقب الكارثية للهجمات المميتة.

والهجمات المتواصلة في الأماكن العامة والاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب العناصر المناوئة للحكومة والانتحاريين ليست سوى اعتداءات جبانة على الفئات الضعيفة في المجتمع. وهذه الهجمات مقلقة للغاية. ولذلك نحث جميع أطراف النزاع على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان.

وبالمثل، يساور جمهورية غينيا الاستوائية القلق إزاء الزيادة المستمرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بملاحظات السيد ياماموتو بشأن حث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان آليات الإحالة وإعادة التأهيل للضحايا.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب ومشكلة المخدرات يرتبطان ارتباطا وثيقا. وما زالت المخدرات مصدرا هاما لتمويلالإرهابيين في أفغانستان. ولذلك فإن التعاون الوثيق بين الحكومة والمنظمات الإقليمية المعنية ضروريٌ من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، وخصوصا الأفيون.

وإذ تضع حكومة غينيا الاستوائية في اعتبارها أن الانتخابات تشكل مرحلة حاسمة لتجديد الثقة السياسية وبناء الاستقرار المنشود في أفغانستان، فإنها ترحب بقرار اللجنة الانتخابية المستقلة المتعلق بتحديد موعد للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون اللجنة الانتخابية المستقلة وجميع الأطراف السياسية المعنية كي يتسنى عقد انتخابات شفافة وموثوقة وشاملة للجميع، في الموعد المحدد، بصورة قانونية بموجب التشريع الوطني للبلد. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأمم المتحدة أداء دور هام في دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبوجه خاص على دعمها الحكومة الأفغانية في ضمان الانتهاء من تسجيل الناخبين وفقا للمواعيد النهائية المتفق عليها.

وعلى غرار جميع الممثلين الذين تكلموا هنا اليوم، فإننا نعتقد أن الطريقة الفعالة الوحيدة لضمان الأمن والاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان هي من خلال عملية سياسية ومصالحة جامعة وواسعة النطاق يقودها ويتولى زمامها الأفغان. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي إلى أفغانستان كي تتمكن من التصدي للتحديات الكثيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي الختام، نود مرة أخرى تكرير التأكيد على إشادتنا بجميع الجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان، وتنعكس في التقرير المقدم اليوم (S/2018/539). ونشجعها على عدم التخلي عن وضع استراتيجية تقوم على مفاوضات مفتوحة وشاملة للجميع من أجل تحقيق الاستقرار للشعب الأفغاني. ومن الواضح أننا نؤكد مرة أخرى على العمل الجدير بالثناء للسيد ياماموتو وكامل فريقه في دعم المجتمع الأفغاني، وفي تعزيز حالة حقوق الإنسان ورصدها، وفي المضي قُدُما في السلام والمصالحة، وفي تقديم مساعدة قيمة إلى حكومة أفغانستان.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): في ١٢ أيار/مايو، بدأت مجموعة صغيرة من المواطنين الأفغان العاديين رحلة استثنائية. إذ غادروا ديارهم في مقاطعة هلمند لبدء مسيرة لمسافة ٦٠٠ كيلومتر إلى عاصمة أفغانستان، كابل. وخلال مسيرتهم ازداد عددهم واستقبلتهم حشود كبيرة عندما وصلوا إلى كابل في ١٨ حزيران/يونيه. وحملوا معهم رسالة بسيطة. بعد ٤٠ سنة من العنف والنزاع، آن أوان السلم في أفغانستان. وأود أن أثني، بحضور السفير سايكال، على العزم والصمود الهائلين للشعب الأفغاني. لقد كان التأييد الواسع النطاق للمسيرة تعبيرا

عن الرغبة القوية في تحقيق السلام في أفغانستان، لا سيما بعد وقف إطلاق النار التاريخي الوجيز الذي ألهم تلك المسيرة. ومع ذلك، ولئن كانت الأسابيع الماضية قد بعثت بوميض من الأمل تمس الحاجة إليه، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان.

إن استمرار ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، لا سيما بين الأطفال، والهجمات الموجهة ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية أمران غير مقبولين. وفي الختام، أود التذكير بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع الأطراف. لا يوجد حل عسكري للنزاع. ويتمثل الخيار العملي الوحيد في عملية سلام جامعة يملكها ويقودها الأفغان، وتفضي إلى تسوية عن طريق التفاوض السياسي. نحن نرحب بقوة بالخطوات غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية في السعي إلى تحقيق السلام. إن عرض السلام الذي قدمته الحكومة في المؤتمر الثاني لعلمية كابل ووقف إطلاق النار المؤقت والأحادي الجانب هما أمران جديران بالإشادة. ومن دواعي أسفنا العميق أن حركة طالبان لم تمدد وقفها الجزئي لإطلاق النار. إننا ندعو حركة طالبان إلى الاستجابة للنداء من أجل السلام من الشعب الأفغاني والدخول في حوار مع الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن تحقيق السلام والرخاء في أفغانستان أمر أساسي لتحقيق التنمية والازدهار في المنطقة الأوسع نطاقا. وينبغي أن يكون في مصلحة الجميع. ونحث جميع الجهات التي لها مصالح وتأثير، وبخاصة بلدان المنطقة، على العمل بالتزام تام ومطلق بالمشاركة البناءة دعما لإيجاد حل سياسي. وفي الواقع، فإن الكثير من التحديات التي تواجهها أفغانستان مشتركة بين بلدان المنطقة: التهديدات الأمنية والتطرف وإنتاج المخدرات والاتجار بها – بكل آثارها السلبية، كما أبرزها المدير التنفيذي فيدوتوف في وقت سابق هذا الصباح – وتغير المناخ والنزاعات على الموارد المائية وموارد الطاقة. ومن خلال التعاون الإقليمي، يمكن التصدي لهذه التحديات وتحويلها إلى فرص منفعة متبادلة.

ولا بد من المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام والحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإنشاء النظم المشروعة التي تلبي احتياجات جميع السكان. بالإضافة إلى ذلك، من الصعب التفكير في أي تغير هيكلي آخر يمكن أن يرفض بصورة أكثر فعالية ما تمثله حركة طالبان. أود أن أرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحقيقا لتلك الغاية، وهو أمر نؤيده. نحن نشجع الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الأعمال التحضيرية وفي الاجتماع الوزاري الذي سيعقد بجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونحن ندعم، من جانبنا، تحقيق هذه الغاية من خلال مساهمتنا مؤخرا في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني، إنشاء أول مدينة شرطة نسائية تهدف إلى تمكين وتعزيز مشاركة المرأة في قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية.

ومن الضروري من أجل مستقبل أفغانستان واستقرارها أن تُعقد الانتخابات المقررة عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، في موعدها، وأن تجري بطريقة جامعة وموثوقة وشفافة. ونحث جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها لضمان زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات. إن الاعتداءات التي وقعت مؤخرا واستهدفت الأعمال التحضيرية للانتخابات ليست هجمات مروعة على المدنيين فحسب، بل إنها هجمات مباشرة على الجهود الرامية إلى بناء الديمقراطية. نحن نؤيد الاقتراح الذي قدمه ممثل هولندا صباح هذا اليوم الداعي إلى أن يواصل مجلس الأمن المشاركة والإدلاء ببيانات عامة لدعم المضي قُدُماً بالعملية الانتخابية.

وفي مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود ببروكسل يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه، سنعيد تأكيد التزامنا بالقيام بدورنا لتمكين قطاع أمني أفغاني يتسم بالاكتفاء الذاتي قادر على توفير الظروف اللازمة لتعزيز الأمن في أفغانستان. وتتطلب مكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار، وبناء القدرات الوطنية والمؤسسات القوية اتخاذَ إجراءات لمعالجة الأسباب

الجذرية السياسية والاقتصادية للنزاع وعدم الاستقرار. إن التزامنا تجاه أفغانستان لا يزال راسخا. ويشمل بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية ثنائية من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، ومساعدات إنسانية، وبناء القدرات، والتدريب في مجالي الحوار والوساطة، بما في ذلك للجهات النسائية المحلية، فضلا عن إسهامنا العسكري في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بأثر النزاع على الأطفال، كما ذكر ممثل فرنسا، فإننا نرحب بالتزام الحكومة بإدراج إجراءات ملموسة في القانون الجنائي لحماية الأطفال ومنع تجنيدهم، بما في ذلك إنشاء وحدات لحماية الطفل من قبل وزارة الداخلية في جميع المحافظات. مع ذلك، ولأن تجنيد الأطفال واستخدامهم ما زال شائعاً، فإننا نؤكد بقوة على أهمية تنفيذ قانون العقوبات، مع التركيز على المساءلة، بما في ذلك الملاحقات القضائية.

وأخيراً، فإن المحتجين المشاركين في المسيرة من هلمند إلى كابل تراوحت أعمارهم بين ١٧ و ٧٠ عاماً. وقد عانى الكثير من الأفغان طوال حياتهم جراء النزاع. وعلى جميع الأطراف الآن أن تستجيب لدعوتهم من أجل السلام وضمان أن يتسنى للأجيال القادمة من الأطفال الأفغان أن تترعرع في غير أجواء الحرب..

السيد جيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ياماموتو والسيد فيدوتوف والسيد فورونكوف على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة.

لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية، الذي يتسم بتزايد عدد الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، مما يتسبب في العديد من الوفيات وسقوط الآلاف من الجرحى. وبلدي يدين موجة العنف والهجمات المميتة التي أغرقت أفغانستان في حالة من الحداد، وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للحالة الأمنية في البلد. ويدعو وفدي الطالبان إلى الاستجابة لطلب الرئيس الأفغاني تمديد وقف إطلاق النار وإلى الالتزام الراسخ بمحادثات سلام مباشرة دون شروط، في إطار عملية كابل، بغية التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وتحقيق سلام مستدام.

وينبغي أن تؤدي عملية سياسية شاملة إلى انتخابات ذات مصداقية وإن تبقى أساساً لإنهاء الأزمة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتقدم الكبير المحرز في الحوار بين السياسيين الأفغان أصحاب المصلحة، مما ساعد على حل النزاع سلمياً بين الرئيس أشرف غني أحمدزاي والحاكم السابق لمحافظة بلخ، السيد عطا محمد نور. ويسعد وفدي أيضا أن يحيط علماً بتنفيذ الرئيس غني لاتفاق السلام مع زعيم الحزب الإسلامي، السيد قلب الدين حكمتيار، مما مكّن السيد حكمتيار من العودة إلى كابل بعد غياب دام ٢٠ عاماً، والإفراج عن أنصاره وتولي أعضاء حركته مناصب حكام المقاطعات.

ونشجع أصحاب المصلحة الأفغان على مواصلة الحوار لتلبية تطلعاتهم من أجل السلام وتولي زمام الأمور في بلدهم من خلال انتخابات شاملة للجميع وسلمية. ومع ذلك، فإن الهجمات على البنية التحتية الانتخابية واختطاف موظفي الانتخابات وترهيب الناخبين المسجلين ومضايقتهم، كلها أفعال يمكن أن تعطل العملية الانتخابية وتتطلب من المجلس أن يتخذ إجراء بشأنها. وعلاوة على ذلك، تثني بلادي على الحكومة لجهودها الرامية إلى تزويد المرأة الأفغانية بالوسائل اللازمة لتوطيد مكانتها في المجتمع وتعزيز مشاركتها في المبادرات الإقليمية والدولية لإحلال السلام، مع حماية حقوقها الأساسية.

وتظل الحالة الإنسانية مصدراً للقلق بسبب الجفاف المستمر وانخفاض مستويات هطول الأمطار، مما قد يؤدي إلى المجاعة في البلد والتهجير القسري للسكان. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/٢٠١٨/٥٣٩) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه، سيتأثر أكثر من مليوني شخص في ثلثي البلد بالجفاف، وسيتأثر ١,٥ مليون شخص بشدة وقد يحتاجون إلى مساعدة طارئة من الأغذية

والمياه من أجل البقاء. ويستنكر وفدي محدودية وصول الوكالات الإنسانية إلى الأشخاص الضعفاء والهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، والتي تشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لنداء الطوارئ الذي أطلقته الأمم المتحدة بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الجفاف. ويشيد بلدي بالحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبلدان المانحة على جهودها لتنظيم المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي سيعقد في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن وجود الجماعات الإرهابية التابعة للدولة الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يزعزع استقرار البلد والمنطقة برمتها. وكوت ديفوار تؤكد مجددا دعمها للجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية لمكافحة الإرهاب، وتدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. ويرحب بلدي بالتوقيع على خطة العمل الأفغانية – الباكستانية للسلام والتضامن، وهي شراكة مبتكرة للتعاون الإقليمي في مجالات مكافحة الإرهاب والحد من العنف وإعادة اللاجئين إلى الوطن والتنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع على زيادة التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة الأفغانية من أجل قطع مصادر تمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين في أفغانستان عن طريق توفير سبل عيش بديلة لمن يعيشون في مناطق ريفية ممن يعتمدون على زراعة الخشخاش.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، ويعرب عن امتنانه للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من خلال مساعيه الحميدة في إطار الحوار السياسي. ونشجعه على مواصلة جهوده لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

السيد ليوفيكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أعمق مشاعر تعاطفنا في بولندا بعد المزيد من القتل غير المبرر للمدنيين الأبرياء في الهجمات الأخيرة. وهذا يدلل بكل بساطة على نوع التحديات الهائلة التي تنتظرنا على الطريق إلى السلام الدائم في أفغانستان.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات – الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف، ووكيل الأمين العام فورونكوف – على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة والوافية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بشجاعة وتفاني فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهوده اليومية للنهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

وتؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم..

وتؤكد بولندا مجدداً على أهمية عملية السلام التي ينبغي أن تستمر من خلال الحوار البناء. وفي هذا الصدد، نقدر الاقتراح الشامل وغير المسبوق للرئيس غني، الذي قدم خلال المؤتمر الثاني لعملية كابل في شباط/فبراير، باعتباره خطوة هامة إلى الأمام. ونأمل أن يُمنح هذا العرض فرصة وأن يؤدي في النهاية إلى عملية سلام حقيقية. ونتطلع إلى ممثلي جماعات طالبان للرد بشكل إيجابي على عرض محادثات السلام دون شروط والمشاركة في عملية سلام شاملة أفغانية القيادة والملكية.

إن الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات بنجاح يقتضيان التقيد بالقواعد والإجراءات التي تمكن جميع المواطنين من المشاركة في العملية الديمقراطية. وترحب بولندا بإعلان يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية. وإننا نعتبر إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ بطريقة شفافة وشاملة وذات مصداقية التزاماً سياسياً رئيسياً. ونحيط علماً بأن هذه العملية تواجه تحديات في البداية، مثل تزويد الهيئات الانتخابية بالموظفين وتوفير الأمن

لمراكز الاقتراع. ولكن، يتعين التغلب على هذه التحديات من قبل السلطات..

وتأمل بولندا أن يرسي البرلمان الجديد أساساً تشريعياً متيناً للتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في البلاد. وفيما يتعلق بالدعم الفني، نشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على توفير المساعدة اللازمة بناء على طلب السلطات الأفغانية. والمشاركة الواسعة من جانب النساء، كمرشحات وناخبات، تمثل أولوية عليا بالنسبة لنا. ونعتبر ذلك شرطاً مسبقاً هاماً لتعزيز السلام والأمن.

ولا بد أن يستند بناء مستقبل سلمي ومزدهر إلى تكافؤ فرص الحصول على التعليم للبنين والبنات على حد سواء وتوافرها على نطاق واسع. ولكن، للأسف، يشير التقرير الصادر هذا الشهر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المعنون ”المبادرة العالمية المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس: دراسة قطرية لأفغانستان“، إلى أن ما يقرب من نصف الأطفال الأفغان محرومون من التعليم – وهو أحد حقوق الإنسان الأساسية – بسبب انعدام الأمن والفقر والتمييز. ونعتقد أنه يجب على الحكومة الأفغانية التصدي للحالة الراهنة بدعم قوي من المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني.

ولا تزال الحالة الأمنية في البلد تؤثر سلبا على المدنيين، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر كلمات ممثلي فرنسا والسويد ومفادها أنه يلزم عمل المزيد لحماية تلك الفئات الاجتماعية، وخاصة الأطفال.

ويُذكرنا استمرار ارتكاب الجماعات الإرهابية للأعمال العنيفة بالأهمية الأساسية لتعزيز المؤسسات في أفغانستان، وبخاصة تلك المكلفة بمهمة ضمان تحقيق الأمن والدفاع عن البلد وشعبه. وتؤيد بولندا الحكومة الأفغانية وتشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتتطلب تلك المهام عزيمة ومشاركة. وسنواصل دعمها من خلال الأنشطة التدريبية والاستشارية، وذلك في إطار بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشير إلى إحاطة الممثل الخاص ياماموتو، الذي قال إن هناك فرصا غير مسبوقة حاليا لإحراز تقدم في السعي إلى تحقيق السلام، وأنه يجب على شعب أفغانستان وحكومتها اغتنام تلك الفرص وتعزيز عزمهما على تحقيق التنمية والسلام الدائم. وأشار أيضا إلى أنه يجب علينا، نحن مجلس الأمن والمجتمع الدولي، تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة أفغانستان وشعبها في ذلك الصدد.

السيد العتيبي (الكويت) في البداية، نشكر مقدمي الإحاطات في بداية أعمال هذه الجلسة، وهم السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك السيد فلاديمير فورونكوف، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم. ونؤكد مجددا تقديرنا لكل ما تبذله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل دعم الشعب الأفغاني في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام ربع السنوي (S/2018/539) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وأخذنا علما بما تضمنه التقرير من معلومات وتقييم واقعي لمجريات الأحداث في أفغانستان منذ التقرير الأخير (S/2018/165). إن التقرير الحالي الذي يغطي أحداث الشهور الثلاث الماضية كان مزيجا ما بين الأحداث الإيجابية والسلبية. وأود أن أتطرق في كلمتي للمواضيع الرئيسية التالية:

أولا، بشأن الوضع السياسي، ترحب دولة الكويت بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة عن موعد انعقاد الانتخابات البرلمانية المقبلة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما نشيد بالتقدم المحرز في التحضير لتلك الانتخابات البرلمانية على الرغم

من الحوادث الأمنية المؤسفة التي شهدتها بعض المقاطعات منذ إعلان موعد الانتخابات، حيث بدأت عملية تسجيل الناخبين بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تسجيل الناخبين منذ عام ٢٠٠٣.

ولقد لاحظ وفد بلدي أن عملية تسجيل الناخبين تأتي ضمن حملة وطنية لتنظيم العمل الانتخابي في البلد، حيث يتواكب مع هذا الإجراء توزيع البطاقات الذكية وتحديد مراكز الاقتراع والمدن التي سيتمكن الناخب من الإدلاء بصوته فيها في الانتخابات المقبلة، بالإضافة إلى إعداد قوائم انتخابية وربطها بأماكن الاقتراع. إن هذه الجهود الكبيرة هي دلالة على وجود رغبة حقيقية لتحقيق شيء ملموس وإيجابي لأفغانستان، آملين أن تسهم تلك التحضيرات في مشاركة واسعة من مختلف فئات الشعب الأفغاني رجالا ونساء.

إن المتابع للحالة في أفغانستان يدرك تماما أن هذا البلد يمر حاليا بمرحلة انتقالية دقيقة وحساسة. ونحيي الشعب الأفغاني الصديق على مثابرته وتحمله للصعاب والتحديات التي يواجهها. وكلنا أمل أن تسهم الاستعدادات للانتخابات المقبلة في المزيد من التحركات والمشاورات ما بين الأحزاب السياسية وحكماء البلد للتنسيق البرلماني وإيجاد تحالفات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى خفض حدة التوتر ما بين الأحزاب المختلفة. إن تغليب المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية هو ما دعونا إليه في الجلسة الماضية (انظر S/PV.8199). ونشدد عليه في جلستنا اليوم. فلا شيء يعلو على مصلحة الوطن.

ثانيا، بشأن الوضع الأمني، نتابع بقلق عدم استقرار الوضع الأمني في أفغانستان، حيث تستمر الحكومة الأفغانية في مواجهة حركة طالبان وما يسمى بتنظيم داعش وغيره من التنظيمات المعادية لها في معظم أرجاء البلد. فالعمليات الانتحارية مستمرة في حصد أرواح الكثير من المواطنين الأبرياء العُزَّل. كما نعرب عن قلقنا من عدد الحوادث الأمنية التي وقعت في أفغانستان خلال الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ والتي بلغت ٥٦٧٥ حادثا أمنيا. إن هذه الأرقام تؤكد صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، لا سيما في ظل استمرار حركة طالبان وتنظيم داعش في شن هجماتهما الإرهابية واستهداف المدنيين الأبرياء من المواطنين والأجانب المتواجدين في أفغانستان.

وإننا ندرك ونعلم أن تزايد أعمال العنف والتهديد ما هي إلا محاولات يائسة من عناصر لا تؤمن بالديمقراطية ولا حقوق الإنسان ولا ترغب حتى في رؤية الاستقرار والأمان في هذا البلد. وتسعى تلك العناصر من خلال تلك الأعمال الإرهابية إلى تأجيل العملية الانتخابية في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وكلنا أمل أن تستمر الجهود المبذولة من قبل السلطات الأفغانية في محاربة هذه العناصر حتى تتكلل العملية الانتخابية بالنجاح.

ثالثا، بشأن الوضع الإنساني، على الرغم من انخفاض نسبة النازحين هذا العام إلى ٦٥ في المائة إلا أننا لا نزال قلقين من وجود ٧٥ ٠٠٠ نازح نتيجة للنزاعات المسلحة في عام ٢٠١٨. كما أشار تقرير الأمين العام إلى استمرار تدفق النازحين الأفغان نتيجة لعوامل عديدة من بينها أعمال العنف وكذلك لموسم الجفاف في العديد من المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى رحيل ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ شخص عن منازلهم والبحث عن أماكن أخرى للسكن. وقد تطرق زميلي ممثل أفغانستان في كلمته لهذا الأمر.

لطالما أكدنا في هذا المجلس على أهمية دور التعليم في بناء الأمم، وكيف يمكن لأفغانستان الاستفادة من قطاع التعليم. وقد تابعنا بقلق بالغ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة عندما تحققت من ١١ حادثة اعتداء على المدارس والأفراد المرتبطين بها، وأن استمرار تهديدات حركة طالبان ضد المرافق التعليمية قد أدى إلى إغلاق المدارس على نطاق واسع في مقاطعتي قندوز ولوغار. إن مثل هذه الأعمال الإرهابية والتهديدات التي تستهدف تدمير مستقبل البلد من خلال

إدخال الخوف والرعب في الأطفال وإبعادهم عن المؤسسات التعليمية، هي إحدى المعارك الرئيسية التي يجب مواجهتها والتغلب عليها. فالأطفال هم مستقبل أفغانستان ولا بد من توفير الحماية اللازمة لهم في مثل هذه الظروف.

فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتعديل عدة قوانين تتعلق بمنع العنف ضد المرأة وغيرها من القوانين المماثلة، نؤكد هنا أن تلك الجهود مقدرة وتستحق الثناء. وكلنا ثقة في مواصلة الحكومة الأفغانية لجهودها في هذا الإطار لما فيه مصلحة المجتمع الأفغاني.

وختاما، لا نزال نؤمن بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية سياسية بملكية وقيادة أفغانية. وعليه، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام، بهدف تعزيز مصالح ورفاه الشعب الأفغاني.

فالخطوات التي تتخذها حكومة أفغانستان، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، من أجل التواصل إقليميا مع دول الجوار، هو أمر مشجع للغاية، ونحثهم على مواصلة تلك الجهود الهادفة. ونرحب بتوقيع كل من باكستان وأفغانستان على اتفاق بشأن خطة العمل من أجل السلام والتضامن، ونتطلع إلى المزيد من التعاون فيما بين دول المنطقة.

ويجب أن يواكب تلك الجهود الدبلوماسية استثمار كبير وحقيقي في قطاع التربية والتعليم. فالاستثمار في منظومة التعليم من دون التمييز بين الرجل والمرأة هو الاستثمار الحقيقي الذي سيساعد أفغانستان على النهوض مجددا وبناء مستقبل أفضل بسواعد أبنائها وبناتها المتعلمين والمتعلمات.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضا نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/539) عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ونقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، وفلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، ويوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ما زالت أفغانستان تواجه تحديات متعددة ومعقدة لأمنها واستقرارها وتنميتها. ولا يزال الناس يدفعون ثمنا باهظا بسبب عدم الاستقرار والعنف اللذين يؤثران على البلد، وكما يورد تقرير الأمين العام بوضوح، فإن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، هم من يشكلون الفئة الأكثر ضعفا ويواجهون الجزء الأكبر من التحديات.

وظلت الحالة الأمنية، وفقا لتقرير الأمين العام، شديدة التقلب في أفغانستان، مع العديد من حوادث الإصابات الجماعية في المناطق الحضرية. وقد أصبحت الهجمات الانتحارية السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين. ومرة أخرى، نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان على الخسائر في أرواح الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. ونرحب بالبيان الصادر عن مجلس الأمن (SC/13386) الذي يدين بأشد العبارات الهجومين الإرهابيين البشعين والجبانين اللذين وقعا في ننكرهار في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٣ وإصابة ٤٥. إن ذينك العملين الإرهابيين إجراميين وغير مبررين، بغض النظر عن دوافعهما.

ونحن نقدر اقتراح الرئيس غني إجراء مفاوضات مباشرة مع طالبان، الأمر الذي لاقى تأييدا واسعا وقويا من الأفغان والمجتمع الدولي. ونلاحظ أيضا أن الحكومة الأفغانية قد أعلنت عن وقف آخر مؤقت لإطلاق النار خلال عيد الفطر ودعت إلى تمديد وقف إطلاق النار، مع عدم رد طالبان.

فلا يمكن ضمان الأمن والاستقرار طويلي الأجل في أفغانستان إلا من خلال مصالحة عملية سياسية شاملة وجامعة

يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وفي ذلك الصدد، فإن تجديد دعوة الحكومة الأفغانية إلى محادثات سلام غير مشروطة مع حركة طالبان وتحديد إطار للسلام قدم في مؤتمر عملية كابل، أمران مشجعان ويحتاجان إلى دعم مجد من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تستجيب طالبان بشكل إيجابي لتلك الدعوة وتنخرط في محادثات مباشرة مع الحكومة بغية التوصل إلى تسوية سياسية واستعادة السلام والأمن الدائمين في أفغانستان.

وسيكون الدعم المقدم من الجهات المعنية الإقليمية والدولية عاملا رئيسيا في نجاح عملية السلام، ونحن نرحب بالإعلان الذي اعتمد في ٢٨ شباط/فبراير معيدا تأكيد دعم المجتمع الدولي لعملية كابل من أجل عملية سلام ومصالحة يقودها ويملك زمامها الأفغان، ومعيدا تأكيد الالتزام بالكفاح الضروري ضد الإرهاب من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في البلد، نحيط علما بالتسوية السلمية للتوتر بين القصر الرئاسي والجمعية الإسلامية. ويحدونا الأمل في أن يقوم الطرفان بإعادة توجيه جهودهما من أجل التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه أفغانستان.

إن إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس مقاطعات سلمية وديمقراطية في الإطار الزمني المحدد أمر بالغ الأهمية بالفعل، ونلاحظ إحراز بعض التقدم في التحضير للانتخابات. وسيكون التعجيل بتلك الجهود وبناء ثقة الشعب الأفغاني في العملية الانتخابية من خلال إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين عاملا أساسيا في ضمان إجراء الانتخابات في وقتها ونجاحها. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع، بينما تعيش نسبة كبيرة من السكان في مناطق البلد التي تعاني من انعدام الأمن، مع محدودية سلطة الدولة، يظل يشكل تحديا أساسيا.

إن الإجراء السلمي للانتخابات في جميع المراحل شديد الأهمية لتمكين الناس من ممارسة حقهم في التصويت من دون خوف أو تهديد بانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، فإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء المحاولات الرامية إلى عرقلة العملية الانتخابية من خلال الوسائل العنيفة، بما في ذلك أساليب مثل ترهيب ومضايقة الناخبين المسجلين.

ولا يمكن التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن التي تواجهها أفغانستان، بدون نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامين وشاملين. ولذلك السبب فإن حكومة الوحدة الوطنية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي المنسق والشامل للمضي قدما بإصلاحها السياسي وأولوياتها الإنمائية الوطنية، على النحو المتوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي الاستمرار في المشاركة والوفاء بمختلف الالتزامات في هذا الصدد.

ولذلك، فإننا نلاحظ كذلك الخطوات المتخذة من أجل تعاون اقتصادي إقليمي أوثق من قبل الحكومة الأفغانية، بما في ذلك تدشين الجزء الأفغاني من خط أنابيب الغاز الطبيعي تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند في ٢٣ شباط/فبراير، وعملية قلب آسيا – اسطنبول، التي أجريت في اسطنبول في ١٩ نيسان/أبريل، ووضع أفغانستان وباكستان اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن خطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن، من بين أمور أخرى.

وفي كل تلك المبادرات تظل الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في تعزيز ودعم مبادرات محادثات السلام والمصالحة والحوار ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد، فضلا عن قيادته، تمثل أمرا بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نثني على انخراط بعثة الأمم المتحدة النشط مع الحكومة والشعب في أفغانستان، تمشيا مع ولايتها.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأود أن أعرب، بالنيابة عن وفد بلدي، عن قلقنا العميق إزاء العديد من القتلى المدنيين التي وقعوا منذ بداية هذا العام، نتيجة للنزاع الدائر في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة المعقدة والعنيفة التي يعاني منها البلد تحدث في إطار الأعمال التحضيرية لانتخابات برلمانية وانتخابات مجالس مقاطعات شاملة، مقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتعرب بوليفيا، في ذلك الصدد، عن قلقها إزاء الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات، التي تسببت في ٨٦ حالة وفاة و ١٨٥ إصابة، غالبيتها من النساء والأطفال. إننا ندين وقوع حوالي ٧٥ في المائة من هذه الحوادث في مدارس أو مساجد تستخدم للأغراض الانتخابية.

كما ندين بشكل قاطع إعلان طالبان في ٢٥ نيسان/أبريل عن أعمالها العدائية الربيعية المسماة ”الخندق“، من دون حتى وضع اعتبار لعرض حكومة أفغانستان بوقف إطلاق النار في إطار الاجتماع الثاني لعملية كابل من أجل السلام والأمن، التي قدم الرئيس خلالها اقتراحا بإجراء محادثات سلام مع حركة طالبان من دون شروط مسبقة.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس قد وعد، كجزء من ذلك العرض، بأنه سينظر في مسائل من قبيل الشمول السياسي ووقف إطلاق النار وتنقيح الدستور والإفراج عن السجناء وإزالة القادة من قوائم الجزاءات وإعادة إدماج اللاجئين والمقاتلين السابقين. غير أن طالبان زادت من أنشطتها الإرهابية – متجاهلة الاقتراح الرئاسي – ضد المراكز الإدارية المحلية في نيسان/أبريل، باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة في هجمات ذات طابع معقد وانتحاري. وقد أسفرت تلك الهجمات، حتى الآن، عن ٣١١ حالة وفاة و ٧٠٧ إصابة، معظمها في صفوف المدنيين.

ونسلط الضوء أيضاً على وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته الحكومة في ٧ حزيران/يونيه، ونأسف لأن حركة طالبان لم تقبله. وندين بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة من جانب العناصر المناوئة للحكومة ضد العملية الانتخابية الأفغانية، مثل الهجمات على المرافق الانتخابية، واختطاف موظفي الانتخابات وتخويف ومضايقة الناخبين المسجلين. ونعارض بشكل قاطع الهجمات الانتحارية التي نفذت في مركز التسجيل الوطني في كابل في ٢٢ نيسان/أبريل وفي مركز تسجيل الناخبين في مقاطعة خوست في ٦ أيار/مايو. ومن الضروري أن يحث مجلس الأمن جميع الأطراف على احترام حقوق الشعب الأفغاني بغية ضمان أن يكون قراره السيادي هو ما يعيد تشكيل تاريخ البلد.

وكما فعل في مناسبات أخرى، يعرب وفد بلدي عن رفضه الشديد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي العناصر المناوئة للحكومة، وكذلك لأي فعل يهدد حياة وسلامة وكرامة الطفل. ونشعر بالجزع جراء الإشارة في تقرير الأمين العام إلى حقيقة أن فرقة العمل تحققت من حالة عنف جنسي ضد أحد الأطفال. يجب أن يجري تحقيق دقيق من جانب الهيئات القضائية الوطنية في هذه الحالات غير القانونية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان للعثور على الجناة بحيث يشعرون بكامل قوة القانون ويخضعون للمساءلة.

تعرب بوليفيا عن تأييدها للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتؤكد من جديد التزامها به. وإننا نشعر بالتفاؤل إزاء نتائج الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون من أجل السلام والأمن، الذي عقد في ٢٨ شباط/فبراير. لقد حظي الاجتماع بمشاركة ٢٦ بلداً ومنظمة إقليمية والأمم المتحدة، وكرروا فيه من جديد دعمهم الكامل

للعرض المقدم من حكومة أفغانستان من أجل الدخول في محادثات مباشرة مع حركة طالبان وقرروا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل السلام والمصالحة ومكافحة الإرهاب.

وبالمثل، فيما يتعلق بعملية السلام في أفغانستان، نرحّب بتأكيد العملية من جديد في المؤتمر الذي عُقد بطشقند في ٢٧ آذار/مارس، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من ٢٣ بلداً والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إن دعم المجتمع الدولي أمر أساسي للأفغان الذين يضعون اللمسات الأخيرة على عملية سلام. وعلى قائمة الأولويات، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الكامل للدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للحكومة الأفغانية والجهات المانحة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي تنظمه الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية، والمقرر عقده في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف. ونعتقد أن هذه المسائل تظلّ أساسية لبرنامج المؤتمر، ولا غنى عن التدابير التي يجب على الحكومة اتخاذها في ضوء المؤتمر لنجاح هذا الحدث.

وعلاوة على ذلك، يرى وفد بلدي أن العديد من الأسر في الأشهر الأخيرة قد شُرّدت وأُجبرت على التنقّل مرات عديدة، من دون وجود احتمالات فورية للعودة الآمنة والكريمة إلى ديارها، وتظلّ هذه الحقيقة حالة يجب أن يواصل مجلس الأمن إيلاءها الأولوية. وفي هذا الصدد، ندعو بلدان المنطقة إلى تعزيز التزامها بتبادل المعلومات والوثائق التي يجب أن تكفل، إذا سمحت الظروف بذلك، عودةً طوعية ومستنيرة وكريمة وآمنة ودائمة للمشردين إلى مواطنهم الأصلية وتجنب أي تكرار للظروف التي يجدوا أنهم مضطرين فيها إلى العودة لحالة من انعدام الأمن أو إلى مناطق لم يأتوا منها.

وأخيراً، تؤكد بوليفيا أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في أفغانستان. ونؤيد أي مبادرة للحوار الشامل للجميع الذي يحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي أفغانستان، مع المشاركة الكاملة للمرأة الأفغانية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسلمية والأمنية، مع الحماية الكاملة لهن من أي عمل من أعمال العنف، بما يتفق تماماً مع الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة جميعاً على ما قدّموه اليوم. ونشيد بالعمل الشاق المتواصل للممثل الخاص ياماموتو على أرض الواقع في أفغانستان.

لقد رحبت الولايات المتحدة بإعلان الرئيس غني عن تمديد الوقف المؤقت لإطلاق النار مع حركة طالبان بعد عطلة عيد الفطر. كانت تلك مبادرة جريئة. لقد بيّن إعلان الرئيس غني التزام الحكومة بالسلام بوصفه مسؤولية وطنية ودينية على حد سواء. ومرة أخرى، نرى أن الرئيس غني يبذل جهوداً جادة لإيجاد سبيل لإنهاء النزاع. ومن المحزن أن حركة طالبان قد رفضت تمديد وقف إطلاق النار. وندين عدم رغبة حركة طالبان في تأييد ذلك العرض.

لقد شهدنا خلال العيد الجنود وأفراد الشرطة الأفغانية يُصلّون جنباً إلى جنب مع مقاتلي حركة طالبان. فإذا كان يمكن للأفغان أن يُصلّوا معاً، فيمكن لقادتهم أن يتكلموا معاً، وأن يحلّوا خلافاتهم في نهاية المطاف. يستحق شعب أفغانستان استراحة من حملة العنف التي تشنها حركة طالبان – فترة راحة تطول مدتها أكثر من عطلة نهاية الأسبوع. ونحث طالبان على الاستجابة للدعوة إلى السلام من الشعب الأفغاني، ومبادلة وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة بالكامل بمثله والدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة.

إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الحكومة الأفغانية وحركة طالبان وشعب أفغانستان للتوصل إلى اتفاق سلام يضع نهاية دائمة لهذه الحرب. كما يتعين على الأطراف التي تربطها صلات وثيقة بحركة طالبان استخدام نفوذها لجلب تلك الحركة

إلى طاولة المفاوضات. إن الجهات التي تقدم إلى طالبان وغيرها من المتمردين المسلحين الأسلحة أو الأموال أو الدعم السياسي تعمل على تأجيج النزاع. ولا بد من وقف ذلك.

وفيما نواصل دعم عملية السلام، لم يغب عن بالنا العمل الحاسم الأهمية الذي يتم استعداداً لانتخابات أفغانستان المقبلة. تؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً عقد انتخابات برلمانية في وقتها وذات مصداقية وشفافية هذا العام، مع انتخابات رئاسية عام ٢٠١٩. تمرّ الأعمال التحضيرية للانتخابات بمرحلة حاسمة، وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أساسي في دعم اللجان الانتخابية لأفغانستان. ونحض الأمم المتحدة على كفالة أن يظل العدد الكامل من موظفي البعثة موجوداً طوال الدورة الانتخابية، من أجل الاستمرار في تقديم هذا الدعم البالغ الأهمية. ونناشد أيضاً جميع الجهات المانحة بذل الجهود المتضافرة والسخية لدعم تلك الانتخابات، بهدف منع المزيد من عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يُحبط الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام. لقد ساهمنا بعشرات البلايين من الدولارات لأفغانستان، بما في ذلك مئات الملايين في دعم الانتخابات الأفغانية. ونحض شركاءنا الدوليين على بذل كل ما في وسعهم للانضمام إلينا في هذا الجهد.

لا تزال هذه أوقاتاً صعبة في أفغانستان. إن الهجمات الإرهابية التي وقعت تباعاً في الأسبوع الماضي، والتي أودت بحياة أكثر من ٤٠ شخصاً، تبين التحديات التي تواجه الشعب الأفغاني. لكن على الرغم من هذه العقبات، قدم لنا وقف إطلاق النار خلال العيد لمحة صغيرة عن الكيفية التي يمكن بها للحياة أن تتغير في أفغانستان نحو الأفضل. قال أحد مقاتلي طالبان لمراسل صحفي إن ”الناس كانوا سعداء جداً بالسلام أثناء وقف إطلاق النار. ولا شيء يأتي من القتال. فكله خسارة.“ وذكر شرطي استطاع زيارة عائلته في قرية تسيطر عليها حركة طالبان لأول مرة منذ سنوات أن ”أحد أبناء عمومته قرصه. وقال له: ”هل هذا أنت حقيقة، أم أنني أحلم؟“

تلك القصص والعديد من أمثالها تبين ما يمكن تحقيقه عندما يتكاتف الشعب الأفغاني دعما للسلام. إن وقف إطلاق النار القصير جداً خلال العيد ينبغي أن يشجعنا جميعاً على التفكير بشأن ما يمكن أن يكون في المتناول. يبين وقف إطلاق النار أن السلام ممكن. فالمسألة ليست ما إذا كان في وسعنا تحقيق السلام، ولكنها كيف يمكننا ذلك. يجب علينا أن نضاعف عملنا لمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق السلام الذي يمكن أن يدوم.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما الممثل الخاص ياماموتو، على استكمال معلومات المجلس بشأن آخر تقرير (S/2018/539)، وعلى كل العمل الذي يقوم به وفريقه في ظروف صعبة.

تبدو هذه فرصة سانحة لأفغانستان. إن الأحداث الأخيرة، بما في ذلك وقف إطلاق النار غير المسبوق والأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة، توفر لنا كل الأسباب لتفاؤل حذر. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للاستفادة القصوى من هذه الفرصة لإنهاء العنف. إن عرض الرئيس غني على حركة الطالبان إجراء محادثات من دون شروط مسبقة ووقف إطلاق النار خلال عيد الفطر هما موضع ترحيب. إن الصور الاستثنائية لجنود ومقاتلين من الطالبان يتعانقون في شوارع المدن في جميع أنحاء أفغانستان أعطى الأمل لملايين الأفغان بأن إنهاء النزاع أمر يمكن تحقيقه.

وقد أظهرت الحكومة الأفغانية التزاما مثيرا للإعجاب بتحقيق السلام. ونحن الآن بحاجة إلى إبداء التزام مماثل من جانب حركة طالبان. ويجب على حركة طالبان أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تكون جزءا من مستقبل أفغانستان. ويبدو أن هذا هو ما يريده العديد من مقاتليها. وهو ما يريده الشعب الأفغاني. لقد آن الأوان لأن يظهر قادة حركة طالبان شجاعة

حقيقية وقيادة حقيقية وأن يعملوا من أجل تحقيق السلام. وبطبيعة الحال، فإن الحل الوحيد للنزاع يتمثل في عملية سياسية يقودها ويملك زمامها الأفغان.

وأمامنا الآن أربعة أشهر حتى تجري أفغانستان الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في الإصلاحات الانتخابية الرئيسية، ونشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما تقدمه من دعم للحكومة الأفغانية في أعمالها التحضيرية. وقد زار بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني، كابل أمس، حيث قال إننا نشجع البعثة على مواصلة الضغط على الحكومة الأفغانية وهيئاتها المعنية بإدارة الانتخابات لضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية وفي الوقت المحدد. كما تقوم المملكة المتحدة والجهات المانحة عموما بدورها. ونشجع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية على إجراء الانتخابات في الوقت المحدد، مع التركيز على الحد من فرص التزوير. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء أن المناصب الرئيسية في اللجنة الانتخابية لا تزال شاغرة، وندعو الحكومة الأفغانية إلى تعيين رئيس تنفيذي جديد ومفوضين للجنة الشكاوى على صعيد المقاطعات دون تأخير.

وبعد الانتخابات، سيتيح المؤتمر المعني بأفغانستان، الذي يُعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة للبلدان المانحة وحكومة أفغانستان لتقييم التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٦، وللتأكد من أن الحكومة تسير في طريق الوفاء بالتزامات الإصلاح التي قطعتها. كما سيشكل فرصة للجهات المانحة والحكومة للنظر في مستقبل الدعم الدولي بعد عام ٢٠٢٠.

وفي لحظة التغيير المحتمل هذه، ينبغي أن نفكر في التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما بشأن حقوق النساء والفتيات. ويمثل ذلك أولوية شخصية لوزير خارجية بريطانيا، الذي التقى خلال زيارته الأخيرة بفتيات أفغانيات مشاركات في برنامج التعليم الرياضي الذي تموله المملكة المتحدة. وخلال السنوات الست الماضية، ساعدت المعونة المقدمة من المملكة المتحدة ٣٠٠ ٠٠٠ فتاة أفغانية من المهمشات في الحصول على التعليم وفي تدريب أكثر من ١٠ ٠٠٠ معلم. ولكن أمامنا طريق طويل لنحقق هدفنا المتمثل في حصول جميع الفتيات على التعليم الجيد لمدة ١٢ سنة. وتساهم المملكة المتحدة بحوالي بليون دولار في تمويل التنمية في أفغانستان بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا الأفغان من أجل تعزيز الفرص لجميع الأفغان.

بدأت حديثي بالقول إن هذه تبدو كما لو كانت لحظة تنطوي على فرصة لأفغانستان. فثمة آفاق لتحقيق السلام. ويمكن أن تساعد الانتخابات المقبلة في دعم السلام والاستقرار الاجتماعي. فلنقف إلى جانب شركائنا الأفغان في هذه اللحظة. ولنقف إلى جانب الشعب الأفغاني فيما يقرر مستقبله بنفسه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على التحليل الدقيق الذي قدموه بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان. وتؤكد تقييماتهم أن العقبات الرئيسية أمام تحقيق استقرار الوضع في البلد تكمن في التهديدات المتمثلة في الإرهاب والمخدرات. والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه هو أنه يجب أن يكون كفاحنا ضدهم بلا هوادة، ويجب علينا أن نقوم بذلك معا.

ولا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان هي العامل الأكثر إثارة للقلق. فحركة طالبان تسيطر على جزء كبير من أراضي البلد. ويثير الهجوم الأخير الذي شنه المتمردون تساؤلات جدية بشأن استعدادهم لبدء مفاوضات سلام. وكل هذا يجعلنا مرة أخرى على قناعة بالضرر الذي يحدث جراء الاعتماد على القوة

لحل هذه المشكلة ومحاولات تهميش بعض أصحاب المصلحة الإقليميين وإشراك آخرين. ويؤدي هذا النوع من الموازنات إلى تفاقم التوترات الإقليمية ويستعدي أصحاب المصلحة ذاتهم الذين يملكون القدرة على المساهمة في التوصل إلى تسوية.

وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هو أحد العوامل في هذه الحالة المتردية. وينشط التنظيم، الذي يضم ١٠ ٠٠٠ مقاتل في صفوفه، بالفعل في ما لا يقل عن تسع مقاطعات من بين ٣٤ مقاطعة، ويدبر بشكل متزايد هجمات إرهابية وحشية تخلف العديد من الضحايا، بما في ذلك في كابل، ويعزز التنظيم مواقعه باستمرار في منطقة شمال أفغانستان، مما يحولها إلى نقطة انطلاق لمزيد من التوسع في وسط آسيا. ومما يثير القلق بشكل خاص إقامة التنظيم لمعسكرات لتدريب المقاتلين، بما في ذلك مقاتلون من دول وسط آسيا. ويجب ألا نلتزم الصمت إزاء هذه الحقائق.

وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نسمع مرة أخرى اتهامات بأن روسيا تدعم حركة طالبان. وذلك ليس بشيء جديد. فهذا أمر سمعناه كثيرا في السنوات القليلة الماضية، بعبارات متطابقة تقريبا في كل مرة ودون وجود حقائق تدعمها. ولدينا انطباع واضح بأن الهدف الحقيقي لمن يرددون ذلك هو صرف الانتباه عن الأخطاء الحقيقية الكثيرة التي ارتُكبت في أفغانستان على مدى السنوات السبع عشرة الماضية. ومن بين مصادر الدعم التي يتلقاها المتمردون المساعدة العسكرية التي يقدمها عدد من شركائنا إلى أفغانستان، والتي يجري تقديمها دون حصرها بشكل سليم وكثيرا ما تجري سرقتها. وينبغي أن نشير إلى أن خبراء عسكريين غربيين قد أشاروا إلى ذلك أيضا.

وليست لدينا تفسيرات واضحة بخصوص الطائرات العمودية غير معلومة الهوية التي تنقل الأسلحة والمقاتلين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عبر المجال الجوي الأفغاني، الذي يسيطر عليه شركاؤنا سيطرة كاملة. ولا يزال الصمت المزمن بشأن هذا الموضوع مستمرا. ولا يزال مطلبنا بالتحقيق في الحالة دون إبطاء ووقف هذه الممارسة غير المعلنة قائما. ونتوقع تلقي تقرير مناسب، وليس رسالة نمطية. وبصفة عامة، نحن بحاجة إلى أن تبذل السلطات الأفغانية والوحدات العسكرية الأجنبية المرابطة هناك مزيدا من الجهود الدؤوبة لتطهير شمال أفغانستان من الإرهابيين.

وعلى نحو ما أشار السيد فيدوتوف بحق اليوم، فإن خطر الإرهاب يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة المخدرات. فالمخدرات الأفغانية تدعم الإرهابيين من الناحية المالية. وفي عام ٢٠١٧، زادت المساحة المزروعة في البلد بالمحاصيل المخدرة بنسبة ٦٣ في المائة وتضاعف إنتاج المخدرات. وكل ذلك يزيد من خطر المخدرات على أفغانستان وعلى الصعيد الدولي على السواء. ومن الواضح أن الحالة تتطلب منا زيادة جهودنا الجماعية بسرعة وإلا فإننا نخاطر بخروج الموقف عن نطاق السيطرة إلى الأبد. ونود أن نذكر المجلس بأن منظمة معاهدة الأمن الجماعي– التي لديها خبرة واسعة في مكافحة خطر المخدرات، بما في ذلك من خلال ''عملية القناة''– مستعدة دائما لبذل قصارى جهدها في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب على الأفغان أنفسهم الاضطلاع بالدور الحاسم. ففي نهاية المطاف، فإن شعب البلد هو من يصبح الضحية الرئيسية لهذه الأعمال غير القانونية.

ونرحب بالبيان الذي ألقاه الرئيس غني بشأن إعلان الوقف المؤقت لإطلاق النار وتمديده لاحقا. ومن المهم ألا يتم توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل الجماعات الإرهابية الدولية العاملة في أفغانستان، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية. ونأمل أن تمنح مبادرات السلام زخما لإنهاء الحرب بين الأشقاء في أفغانستان وإطلاق حوار سلمي وعملية مصالحة وطنية. ونحث بشدة حركة طالبان على الرد بالمثل.

ونؤيد الأشكال الحالية للمصالحة الوطنية في أفغانستان. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن مبدأ الشراكة العادلة والنزيهة، الذي يراعي مصالح جميع الجهات المعنية الإقليمية والذي يشكل أساس صيغة موسكو وآلية فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان الذي أعيد تفعيله، هو المبدأ المناسب تماما لبدء مهمة إطلاق عملية التفاوض. وفي هذا السياق، نلاحظ عقد فريق الاتصال لاجتماعه الثاني بنجاح في ٢٨ أيار/مايو في بيجين، حيث أكد المشاركون بالإجماع استعدادهم لتعزيز التفاعل في إطاره على أساس البروتوكول الذي يحدد المهام ذات الأولوية وطرائق عمل الآلية.

يقترب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، تليها الانتخابات الرئاسية، في أفغانستان. ونؤيد إجراءها في الموعد المحدد، ونحيط علما ببيان السلطات المتعلق بالنجاح في إنجاز إجراءات تسجيل الناخبين.

في ظل هذه الظروف، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على سياسية عامة داخلية متوازنة.

لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح المجتمع الأفغاني مستقطبا من الناحية العرقية أو السماح بأي انتهاكات لحقوق الأقليات. ويجب أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وقوة كبيرة لتحقيق وحدتها، وأن تقرب أفغانستان من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي بشكل كامل والعودة بها إلى مسار التنمية المستدامة. ويتضح لنا أن كفالة التعاون الإقليمي والدولي الواسع النطاق سيساعد على تحقيق ذلك الهدف. وروسيا على استعداد للعمل البناء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، وللسفير محمود سيكل، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/539).

لا يزال التصدي للتحديات التي تواجه التحقيق المستدام للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان مسألة رئيسية. ويسرنا احترام وقف إطلاق النار المؤقت في أفغانستان خلال عيد الفطر. وقد كان ذلك أمرا غير مسبوق، وقد برهنت الصور من جميع أنحاء أفغانستان على رغبة الشعب الأفغاني في تحقيق السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن حركة ''خيمة السلام المدنية'' دليل آخر على رغبة الأشقاء والشقيقات الأفغان في السلام. إننا ندعو مرة أخرى إلى وضع حد للعنف. ولا تزال تركيا على استعداد للمساهمة في جهود السلام والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وإمكانية الحصول على التعليم للنساء والفتيات الأفغانيات أمر بالغ الأهمية في تعزيز ثقافة السلام في أفغانستان ولها دور محوري في جهود المساعدة التي تقدمها تركيا هناك.

ونحيط علما بالنتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام عن الجهود الرامية إلى ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع في أفغانستان. وكفالة أن تجرى الانتخابات المقبلة بنجاح سيكون أمرا مهما لجميع جهودنا الرامية إلى مساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار. ولكن انخفاض وتفاوت إقبال الناخبين على التسجيل في المقاطعات يبعث على القلق، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة وسريعة لتصحيح الحالة. والبيئة السياسية المجزأة في أفغانستان مجال آخر يبعث على القلق. وننضم إلى الأمين العام في دعوته إلى جميع الجهات السياسية المعنية الأفغانية العمل بروح من الوحدة والعمل معا من أجل كفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية والمضي قدما في عملية السلام.

وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة لا يزال يكتسي أهمية بالغة، ولذلك تواصل تركيا الإسهام في جهود التعاون الإقليمي من أجل أفغانستان. وفي هذا العام، وتمشيا مع دعمنا المتواصل للبلد، شاركنا في رئاسة عملية قلب آسيا – اسطنبول. وخلال اجتماع لكبار المسؤولين في العملية عقد في اسطنبول في نيسان/أبريل، أبرزت البلدان المشاركة أهمية إعادة النظر في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

ونود أيضا أن نشير إلى الإنجاز الناجح لخطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن، ونأمل في أن يساعد التعجيل بتنفيذها من خلال الأفرقة العاملة البلدين في التعامل مع التحديات العديدة التي تواجههما.

ولا يمكننا أن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على أهمية توطيد أفغانستان للإنجازات التي تحققت في الـ ١٧ عاما الماضية وهو ما يتطلب دعما مستمرا من جانب المجتمع الدولي للرئيس أشرف غني وللحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لجهودها الرامية إلى مساعدة حكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في البلد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام تركيا بمواصلة الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني في سعيه نحو مستقبل أفضل ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد بيادجيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف، ووكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إن إيطاليا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أبرزت الأحداث التي وقعت خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية أن التحديات الأمنية في أفغانستان لا تزال معقدة للغاية. ولذلك فإن الدعم الدولي، من خلال بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، التي تشارك فيها إيطاليا وتساهم فيها كدولة إطارية، يظل ضروريا. لكن وكما لاحظ العديد من أعضاء المجلس بالفعل في مناقشة اليوم، فإننا نشهد في الآونة الأخيرة بعض التطورات المشجعة حقا. نرحب بعرض السلام الشجاع الذي قدمه الرئيس غني في شباط/فبراير فضلا عن إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في الجزء الأخير من شهر رمضان وقرار تمديده. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١، قابلت حركة الطالبان وقف إطلاق النار بالمثل بشكل أولي. وتزداد الأهمية السياسية لهذه الأحداث بردود الفعل الإيجابية الجماعية من السكان الأفغان والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم إيطاليا غير المشروط لهذه المبادرات، التي نأمل في أن تشكل حافزا لعملية السلام والمصالحة.

ونشجع جميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة على تفسير هذه التطورات بحذر مطلوب ولكن دون إغفال الأمل في مستقبل سلمي قد تتسبب فيه. وهذه المرحلة تتطلب زيادة الإحساس بالمسؤولية من جانب جميع الأطراف، ولذا نحث الطالبان على الرد بشكل إيجابي على عرض السلام الذي قدمه الرئيس غني. ولدينا فرصة تجلت في الشعب الأفغاني التواق بشكل واضح للسلام المستدام، الذي يمكن أن يكتسب مزيدا من الزخم إن عملت كافة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية معا بصورة بناءة لإزالة العوائق المتبقية أمام تحقيق السلام. والتعاون الملموس فيما بين الجيران لمواجهة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وشبكات الجريمة المنظمة لا يزال ضروريا. وفي ذلك السياق، نرحب بالحوار الثنائي بين كابل وإسلام أباد. التعاون الفعال بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك يمكن أن يساعد إلى حد كبير في تحسين آفاق السلام.

وإذ تقترب أفغانستان بسرعة من موسم طويل للانتخابات، سيبلغ ذروته بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠١٩. وإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات المقاطعات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع في تشرين الأول/أكتوبر سيكون معلما بالغ الأهمية لمؤسسات أفغانستان الديمقراطية،، وكذلك من حيث تحقيق النتائج للشعب الأفغاني، وسيكون أيضا دليلا ملموسا على التزام الحكومة بالإصلاح في التحضير لمؤتمر جنيف.

ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المعنية خلال الأسابيع القليلة الماضية للتوصل إلى زيادة ملحوظة في تسجيل الناخبين، ومن المشجع أن ما يقرب من ثلث الأشخاص المسجلين هم من النساء. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجددا على الأهمية الحاسمة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها في ذلك الصدد، لأن المكاسب التي تحققت حتى الآن لا يمكن اعتبارها أمرا مسلما به، على النحو المبين في البيانات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن انخفاض مشاركة المدارس الابتدائية، مع الأخذ في الاعتبار الحالة الأمنية الصعبة في أجزاء عديدة من البلد.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا الصادق للدور الهام والإسهام الذي يقدمه الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هيوسغين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ من حيث انتهى زميلي الإيطالي، بتوجيه الشكر إلى السيد ياماموتو على عمله وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. وأؤيد تماما تقييماته للمسألة المعروضة علينا اليوم. ونؤكد له دعم ألمانيا للعمل الذي يقوم به. بالاستماع إلى المناقشات التي جرت هذا الصباح، لدي انطباع بأن هناك توافقا عاما في الآراء. وفيما يتعلق بالتقييم، يبدو أن الجميع هنا اتفق على أن الكوب نصفه مليء ونصفه فارغ، تلخيصا للموقف.

وفيما يتعلق بالجزء المليء من الكوب، فإن أبرز ما جاء بشكل واضح في الأيام والأسابيع الأخيرة هو المبادرة التي اتخذها رئيس أفغانستان والحكومة الأفغانية باقتراح وقف إطلاق النار خلال عطلة العيد. وكانت هذه حركة شعبية، والصور المعممة لأفراد الشعب الذين يتوقون إلى السلام جديرة بالملاحظة. وثمة تطور إيجابي آخر هو أن الرئيس يواصل القول إنه على استعداد للمشاركة في محادثات السلام مع حركة الطالبان من دون شروط مسبقة. وعلى الجانب الإيجابي أيضا، كما أبرز الكثيرون، هناك التحسن المشجع في التعاون مع باكستان، ونرحب بإنجاز خطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن.

بطبيعة الحال، نحن الآن بحاجة إلى مواصلة هذا الحوار، ويجب تنفيذه بحيث يؤتي أُكله بالفعل.

كذلك فيما يتعلق بمقولة النظر إلى النصف الممتلئ من الكأس، فإن عملية التسجيل للانتخابات مشجعة جدا في بعض المناطق. أجل، إنها من التطورات الإيجابية، كما قال زميلي الإيطالي للتو، إذ أن ثلث الناخبين المسجلين هم من النساء، ولكن يجب أن ينصب هدفنا على نسبة ٥٠ في المائة.

ثمة مثال على النصف الفارغ من الكأس، أي السلوك الوحشي لطالبان الذي تمثل بالتخلي عن هذا الوقف لإطلاق النار. شأننا في هذا شأن زملائنا الأمريكيين، ندين هذا السلوك. ونعتقد أنه سلوك سخيف جدا ووحشي من جانب طالبان. ويجب إعادة النظر فيه، ويحدوني الأمل في أن تظل الحكومة على استعداد لمناقشة ذلك.

إن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما هذا الصباح أيضا تتجاوزان النصف الفارغ من الكأس. فقد سرد

السيد فيدوتوف قصة تبعث على القلق بسبب حالة إنتاج الأفيون. وهذا شيئ رهيب، إذا ما أخذنا في الحسبان العواقب المترتبة على إنتاج المخدرات. وقدم السيد فورونكوف أرقاما محبطة جدا بسبب المشاركة في الهجمات الإرهابية.

كذلك، فيما يتعلق بالانتخابات، علينا أن نضمن أن جميع الوظائف الشاغرة في لجنة الانتخابات المستقلة قد تم ملئها لتصويب الاختلالات الإقليمية في تسجيل الناخبين وأن نضمن المضي قدما في الانتخابات على النحو المقرر.

فيما يتعلق بالنصف الفارغ من الكأس، أود أن أبرز ما قاله السيد ياماموتو بشأن المرأة والعنف ضد المرأة. أكد العديد من الممثلين، بمن فيهم الزميلان الفرنسي والبريطانية. لا يزال يتعين فعل المزيد في هذا الصدد. وأحث الحكومة على وضع هذه المسألة على رأس جدول الأعمال. ذكر ممثل أفغانستان في مداخلته أنهم يعملون على هذه المسألة، ولكني أعتقد أنه ينبغي فعل المزيد من أجل ضمان إدماج المرأة في العملية السياسية والتصدي لقضية الجريمة. ويجب ألا يحدث هذا، لعلى الرئاسة المكلفة بالمناقشة المقبلة يمكنها التفكير في جذب المزيد من مقدمي الإحاطات الإعلامية. لقد تناولنا مسألتي الإرهاب والمخدرات، ولذلك ربما يمكننا أن نركز على هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو الأطفال والنزاع المسلح، ويمكن لمجلس الأمن أن يركز على هذه القضايا.

إن ما نحتاجه، بطبيعة الحال، هو التنمية الاقتصادية والاستثمار في البلد. ونحن بحاجة إلى إيجاد فرص عمل بديلة للمخدرات. ولكي يكون ذلك مجديا، هناك وصفة واحدة، ألا وهي الحكم الصالح. ومن المهم للغاية أن تنخرط القيادة الأفغانية والرئيس الأفغاني في العمل بروح الفريق مع جميع الأطراف المعنية. ويجب أن نواصل بناء المؤسسات وبناء قضاء مستقل. كما يجب علينا أن نعمل بكد للقضاء على الفساد، ونحث الحكومة الأفغانية مرة أخرى على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأخير.

أعتقد أن هذا هو ما ينبغي القيام به. إن الحكومة الإيرانية تتحمل قدرا كبير من المسؤولية. ونحن، بطبيعة الحال، ندرك أنه لا يمكن أن نتحمل هذا وحدنا، ولكني أعتقد أن عليها أن تتحمل قدرا مماثلا من المسؤولية.

ستواصل ألمانيا دعم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. ليست لدي الأرقام عن المبلغ الذي ننفقه، ولكن لدينا منذ البداية على الأقل ١ ٠٠٠ جندي. ونحن موجودون في مزار الشريف مع العديد من البلدان الأخرى. لقد عملنا طوال سنوات عديدة على تقديم الدعم الاقتصادي الذي يبلغ مئات الملايين من اليورو، وربما يصل إلى مليارات، وسوف نواصل تقديم الدعم بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين. عندما تأتي ألمانيا إلى مجلس الأمن في العام المقبل، سوف تواصل إيلاء اهتمام خاص إلى أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كندا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الجاري في البلد. كما نشكر الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف، ووكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا.

سأتناول اليوم ثلاث نقاط رئيسية وهي: تمكين النساء والفتيات في أفغانستان وحقوقهن، والانتخابات المقبلة، والتزام كندابعملية السلام والمصالحة.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا وقبل كل شيء، كندا ملتزمة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في أفغانستان. ففي أيار/ مايو، تكلمت عبر الفيديو السيدة مريم منصف، الوزيرة الكندية المعنية بمركز المرأة، في ندوة المرأة الأفغانية عن النهج الذي نتبعه.

وأكرر ما قالته الوزيرة منصف ومفاده أن أفغانستان قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال المساواة بين الجنسين. ترحب كندا بالعمل الذي قامت به الحكومة الأفغانية لضمان التنفيذ الكامل لقانون ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل للتمكين من المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في الشؤون الاجتماعية والسياسية. تدعم كندا مباشرة برامج التعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ومن خلال جميع هذه البرامج، نعلق أهمية على ضمان إحراز تقدم في مجال حقوق النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، أنشأنا أكثر من ٢٠٠ ٩ من المدارس المجتمعية في المناطق الريفية والمناطق النائية في أفغانستان بغية زيادة إمكانية حصول الفتيات على التعليم الأساسي. أكثر من ٨٠ في المائة مما مجموعه ٠٠٠ ٢٧٣ من الطلاب المسجلين في هذه المدارس هم من الفتيات. من الحيوي في أفغانستان، شمول النساء والفتيات على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، أي الحاجة إلى انتخابات عادلة وسلمية. تؤيد كندا إدماج النساء الهادف بوصفهن مرشحات وناخبات على السواء في الانتخابات التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الأمنية وأثرها على قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية. وفي كثير من الحالات، تقع الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات في المدارس والمساجد المستخدمة لتسجيل الناخبين. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

إن مصداقية العملية الانتخابية تتوقف على قدرة الناخبين والمرشحين، بصرف النظر عن نوع الجنس، على المشاركة بدون التعرض للعنف والتحرش. ونطلب من جميع أطراف هذا النزاع احترام حق كل المواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية. تؤيد كندا الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، وتتطلع إلى الديمقراطية والشفافية وإجراء انتخابات سلمية في الأشهر المقبلة.

أخيرا، من المهم معالجة الحاجة إلى السلام والمصالحة، وإشراك المرأة في هذه العملية. أود بصفة خاصة أن أنوه بالجهود التي تقوم بها أوزبكستان لتعزيز السلام من خلال مؤتمر طشقند. إن الجهود ذات القيادة والملكية الأفغانية من أجل إحلال السلام التي يعززها الدعم الإقليمي ستصب في صالح تحقيق الاستقرار والازدهار للجميع. تشيد كندا أيضا بالإعلان الشجاع الصادر عن الرئيس غني في ١٦ حزيران/يونيه ومفاده أن الحكومة الأفغانية تعتزم تمديد وقف إطلاق النار. ونؤيد دعوة الحكومة الأفغانية إلى حركة الطالبان من أجل الاتفاق على وقف آخر لإطلاق النار والانضمام إلى محادثات السلام.

تؤيد كندا الجهود التي تقودها أفغانستان من أجل تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. ونثني على أفغانستان وشركائها لما قاموا به من عمل لزيادة المساواة بين الجنسين، وضمان إجراء انتخابات عادلة وسلمية، وتعزيز مبادرات السلام والمصالحة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان بعد أول وقف لإطلاق النار في السنوات الـ ١٧ الأخيرة. رحبنا بهذا التطور، وأعربنا عن أملنا في أن يؤدي ذلك إلى السلام الدائم. أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها في ترؤسه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأود أيضا أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، والسيد فلاديمير فورونكوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ترحب اليابان بالتنفيذ المطرد للاستعراض الاستراتيجي للأمين العام، الذي صدر في آب/أغسطس من العام الماضي والتي أقره المجلس في قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨).

وتفتح الاستنتاجات المتبصرة للاستعراض الاستراتيجي الطريق إلى الأمام كي تساعد بعثة الأمم المتحدة على إيجاد

مستقبل لأفغانستان حيث يوجد قدر كاف من الاستقرار يتيح المجال للتركيز على بناء المؤسسات والأنشطة الإنمائية. تتطلع اليابان إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الوزاري المقبل في جنيف بشأن أفغانستان الذي ستشارك في استضافته حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، حيث سنناقش الاستراتيجية صوب تحقيق السلام المستدام والاعتماد على الذات في البلد.

لقد رحبت اليابان بما أعلنه مؤخرا الرئيس أشرف غني فيما يتعلق بوقف إطلاق النار مع حركة طالبان. حتى ولو كان وقف الأعمال العدائية مؤقتا، فإنه يمثل خطوة إيجابية من أجل السلام. إن عدم الاستقرار والنزاع الطويل الأمد قد جعل أفغانستان غير قادرة على تحقيق كامل إمكاناتها.

شاركت اليابان، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، في الاجتماع الثاني لعملية كابل ومؤتمر طشقند، وأعربت عن تأييدها لعرض حكومة أفغانستان على حركة طالبان خططها لإجراء محادثات بدون شروط مسبقة.

وعلى الرغم من الإعلان مؤخرا عن وقف إطلاق النار، للأسف، لم نر أي خطوة ملموسة نحو إجراء هذه المحادثات. يجب على المجتمع الدولي أن يحث كلا الجانبين على تمديد وقف إطلاق النار من أجل الشعب الأفغاني والعمل معا على بدء عملية أكثر اتساما بالطابع الرسمي.

وستمثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر اختبارا حاسما لحكومة أفغانستان. ولئن كنا نعلم بعملية التحضيرات الجارية من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة، والدعم القوي المقدم من بعثة الأمم المتحدة، لا تزال هناك تحديات إدارية وأمنية. إن المجتمع الدولي ينتظر نتائج انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة. ومع ذلك، فإن أهم شيء هو وجوب أن تكون الانتخابات بقيادة الأفغان وملكيتهم. أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو، وأرجو منه أن يبقينا مطلعين ويقدم للمجتمع الدولي اقتراحات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكننا بها دعم الهدف النهائي المتمثل في إجراء انتخابات شاملة للجميع.

تجدد اليابان التأكيد على التزامها بمساعدة أفغانستان في طريقها نحو مستقبل ينعم بالسلام والاستقرار ويتسم بالاعتماد على الذات. لقد أعطى وقف إطلاق النار رؤية موجزة لما سيبدو عليه المستقبل. إن تحقيق تلك الرؤية هو هدفنا، وينبغي لنا ألا نضيع أي فرصة لتحقيقها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2018/539) والممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية الثاقبة جدا التي قدمها صباح اليوم.

يشير تقرير الأمين العام إلى أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية متعددة في ظل بيئة غير مستقرة ومشحونة حيث تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. كما يؤكد المخاطر التي قد تتعرض لها الانتخابات القادمة بسبب تراجع ثقة الجمهور في المشهد السياسي المجزّأ. ولكن على الرغم من تلك الصورة القاتمة، شهد هذا الشهر بصيصا من الأمل في تحقيق السلام في البلد. فقد أسفر وقف لإطلاق النار مدته ثلاثة أيام بين قوات الأمن الأفغانية وحركة الطالبان في عيد الفطر عن توقف غير مسبوق في حرب مستعرة على مدى ١٧ عاما تقريبا. حتى ولو لم يستمر وقف إطلاق سوى بضعة أيام، فقد مثّل لحظة أمل وفرصة. لقد اتسم العيد بمشاهد رائعة ومؤثرة للمصالحة في بعض الأماكن بين مَن خاضوا ضد بعضهم البعض حربا دموية لسنوات. كما بيّن الاحترام الشامل لوقف إطلاق النار من جانب حركة طالبان أن قيادتها تسيطر على الحركة ومتماسكة بما فيه الكفاية للتفاوض على تسوية سياسية.

ومن المهم أيضا أن الرئيس أشرف غني ووزير خارجية الولايات المتحدة قد أشارا إلى أن القوات الأجنبية يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات في أي محادثات مع حركة الطالبان. يمكن لهذا أن يفتح الباب أمام إجراء حوار حقيقي.

ودافع بلدي باستمرار وعلى مر السنين عن أن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هو الحل العملي الوحيد لعقود من النزاع والمعاناة في أفغانستان. ولذلك، نرحب بعرض الرئيس أشرف غني إجراء محادثات مع حركة طالبان بدون شروط مسبقة، وبدعم الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. لقد أثبت وقف إطلاق النار في وقت سابق من هذا الشهر أن المفاوضات ليست ممكنة فحسب، بل يمكن أن تحقق بالفعل نتائج إيجابية. ولا بد الآن من اغتنام الفرصة التي أتاحتها التطورات التي حدثت مؤخرا وتحويلها إلى جهود جادة ومتواصلة ترمي إلى تعزيز التسوية السياسية والسلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

ولئن كانت مسؤولية اغتنام الفرصة تقع على عاتق الأطراف المعنية مباشرة في النزاع الأفغاني، فإن باكستان من جانبها ستواصل بذل ما في وسعها لدعم جميع الجهود الرامية إلى إطلاق عملية سلام ذات مصداقية. وتجسد مشاركة بلدي في جميع المحافل الدولية والإقليمية المعنية بالسلام والمصالحة في أفغانستان، بما في ذلك في صيغة موسكو، التزامنا ودعمنا الثابت لعملية السلام التي تجمع بين كل الأطراف للعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

وبوسع باكستان أن تؤيد أي صيغة متفق عليها للمفاوضات التي تمكن جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر من إجراء محادثات مع بعضها البعض. ونرى أن مجموعة التنسيق الرباعية، المؤلفة من باكستان وأفغانستان والصين والولايات المتحدة، تظل صيغة مفيدة للسعي إلى إيجاد تسوية عن طريق التفاوض. ويمكن أيضا النظر في صيغة تضم أعضاء مجموعة التنسيق الرباعية وغيرهم بحيث تشرك جميع جيران أفغانستان في العملية.

ويكتسي التفاوض بشأن السلام والمصالحة الوطنية أهمية حيوية لمنع التهديد الذي تتعرض له أفغانستان وجيرانها والمجتمع العالمي بسبب وجود داعش ومجموعات الإرهابيين، بما في ذلك حركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية لأوزبكستان والجماعات الأخرى التي دخلت في عباءة داعش. يجب دحرهم بصورة حاسمة وعلى وجه السرعة. ويجب ألا نسمح لتلك الجماعات بدفع أفغانستان إلى دوامة أخرى من العنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم الخطر الذي يهدد استقرار المنطقة.

تقدم باكستان جميع المساعدات على الصعيد السياسي، وكذلك من خلال عمليات قوية لمكافحة الإرهاب، من أجل المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. يرتبط أمن باكستان ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار في أفغانستان. ولدى باكستان مصلحة أساسية في أفغانستان يسودها السلام والاستقرار والوحدة والازدهار. نحن على استعداد لدعم أفغانستان في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها، ومن هذا المنطلق، تعمل باكستان مع الحكومة الأفغانية بطريقة شاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وأجرت القيادة السياسية والعسكرية في بلدينا سلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى في الأشهر الأخيرة. ساعدت تلك الزيارات المتبادلة على تهيئة بيئة من الثقة وولدت زخما إيجابيا في علاقاتنا الثنائية.

إن خطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن التي اكتملت مؤخرا ستوفر منبرا منظما للتعاون بين البلدين. وتتوخى أفرقتها العاملة الخمسة المعنية بالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والمتعلقة باللاجئين والاستخبارات حوارا متواصلا وواسع النطاق بين بلدينا. ومن أجل تعزيز التعاون في

مجال الدفاع، تقدم باكستان الدعم، بما في ذلك تجهيز قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية، وتوفير التدريب في باكستان، وكذلك تمويل ودعم بناء الهياكل الأساسية لإدارة الحدود. وبالنسبة لبلدي، تظل إدارة الحدود تمثل الأولوية القصوى، حيث نعمل مع الحكومة الأفغانية بشأن طرائق نشر ضباط الاتصال العسكري على الجانبين لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب وتكملة الإجراءات ضد الجماعات الإرهابية على جانبنا من الحدود. يجب علينا تأمين حدودنا لمنع تنقل المقاتلين والإرهابيين عبر الحدود. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال اليقظة المستمرة والإدارة الفعالة والاتصالات الآنية. ويجب ألا يُسمح للإرهاب بإثارة الاشتباكات بين قوات أمن الحدود لبلدينا.

وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر العلماء – قادتنا الدينيون في باكستان – فتوى بعنوان ”رسالة سلام من باكستان“، تندد بالإرهاب والتفجيرات الانتحارية في جميع أنحاء العالم بصورة قاطعة. كما شارك القادة الدينيون من بلدي في مؤتمر العلماء المعقود في إندونيسيا في الشهر الماضي، وسنشارك في مؤتمر العلماء لمنظمة التعاون الإسلامي الذي سيعقد في الشهر القادم.

ختاماً، أود القول إن المجتمع الدولي لطالما أجمع الرأي على أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل تفاوضي لإنهاء هذه الحرب التي طال أمدها. إن قرابة ١٧ عاما من الصراع الذي فرضته أعتى القوى العسكرية في العالم لم تسفر عن حل عسكري. والطريق إلى السلام في أفغانستان سيكون شاقًا، لكنه قابل للتحقيق. وكخطوة أولى، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تلتزم بحل تفاوضي للنزاع يوفر أفضل فرصة لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني واستعادة السلام في أفغانستان والاستقرار في المنطقة. ونأمل أن يولى البحث عن السلام من خلال عملية الحوار أولوية قصوى من جانب الحكومة الأفغانية وطالبان وقوات التحالف وجيران أفغانستان والمجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دن أكير (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الـ ٢٨.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/539)، فضلا عن الاستعراض الاستراتيجي الذي قدمه. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص ياماموتو والسيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطاتهم الإعلامية.

وكما ذكرنا من قبل في مناسبات عدة، فإن الاتحاد الأوروبي يقدر كثيراً الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في دعم الشعب الأفغاني، مع التشجيع على السلام والمصالحة ورصد حقوق الإنسان والنهوض بها وتنسيق المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. والاتحاد الأوروبي يود أن يقيم أوثق علاقة ممكنة مع بعثة الأمم المتحدة بروح من التعاون الشفاف والمفتوح على أرض الواقع وبكل الأشكال الدولية بما يحقق الخير لأفغانستان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عرض السلام الذي قدمه الرئيس غني لطالبان في اجتماع شباط/فبراير ٢٠١٨ لعملية كابل للسلام والأمن. ووقف إطلاق النار التاريخي الذي حدث مؤخراً بين الحكومة الأفغانية وطالبان خلال عيد الفطر أتاح للشعب الأفغاني فترة لالتقاط الأنفاس كان في اشد الحاجة إليها بعد سنوات طويلة من الصراع. وكان التأييد الشعبي لتلك المبادرة ساحقا. فاجتماع الأفغان من كل الأطياف – من

مسؤولين حكوميين وجنود وأعضاء من طالبان يتبادلون التهنئة بعيد الفطر ويؤدون الصلوات معاً – أعطى صورة لما يمكن أن يكون شكل السلام في أفغانستان. ويثني الاتحاد الأوروبي على الطرفين للوفاء بالتزاماتهما.

وكان قرار الرئيس غني بعرض تمديد وقف إطلاق النار لمدة عشرة أيام خطوة شجاعة أخرى لإفساح المجال لمفاوضات السلام، وندعو طالبان إلى أن ترد بالمثل. فالسلام الدائم في أفغانستان يستلزم حواراً وانخراطاً متواصلين وشاملين، والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم هذه العملية. وفي ضوء ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي عملية كابل للسلام والأمن. وفي مؤتمر طشقند المعني بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية المعقود في ٢٨ آذار/مارس، أعربت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني عن دعم الاتحاد الأوروبي لمفاوضات السلام وزيادة المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية الإقليمية وإعادة إدماج اللاجئين والمقاتلين السابقين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على أهمية أن تتحرك الحكومة الأفغانية وطالبان صوب تسوية سياسية بقيادة وملكية أفغانية. وعليه، ينبغي أن تكون عملية كابل للسلام والأمن هي المحفل والمحرك الدولي الرئيسي لدعم تلك المحادثات. وينبغي أن تضطلع الأطراف الإقليمية بدور هام في تيسير هذه العملية.

سيكون المؤتمر الوزاري القادم بشأن أفغانستان المزمع عقده في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف فرصة هامة لإبراز الروابط بين عملية المصالحة في المستقبل والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. وسيعكف المؤتمر أيضاً على تقييم تنفيذ حزمة الإصلاحات التي تضطلع بها الحكومة الأفغانية والتي التزمت بها في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونحن ندعم جهود بعثة الدعم الوطيد بقيادة حلف شمال الأطلسي لتوفير مزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية.

إن احترام حقوق الإنسان والانتخابات الديمقراطية ما زال محور تركيز في حوار الاتحاد الأوروبي مع السلطات الأفغانية وإجراءاته بشأن هذا البلد. فحقوق الإنسان تشكل جزءاً أساسيا من الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بموجب اتفاق التعاون من أجل الشراكة والتنمية. وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل الخاص المعني بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والهجرة في ٥ أيار/مايو في كابل، حيث عقدنا مناقشة موسعة ومفتوحة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وأكدت المناقشات أن أفغانستان لديها تشريعات سليمة في مختلف المجالات أو هي بصدد اعتمادها في المستقبل القريب. ولكنها لا تزال تفتقر إلى التنفيذ الفعال. وفي كثير من المناحي، هناك بالتأكيد مجال للتحسين، وقد حددنا خلال حوارنا بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان التقدم. واتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفساد تدلل على الإرادة السياسية للتصدي لهذه القضية أمر يكتسي أهمية خاصة. وبالمثل، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى حماية الفتيات والنساء وتوسيع حقوقهن وتعزيز تمكينهن.

ويظل تطبيق عقوبة الإعدام مصدر قلق كبير بالنسبة لنا، وقد أكد الاتحاد الأوروبي معارضته المبدئية لأي شكل من أشكال عقوبة الإعدام. وما فتئ يدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام بشكل بات في الوقت المناسب، بدءاً بوقف فوري كخطوة أولى. ومن ناحية أخرى، كان من النقاط الإيجابية أن قانون العقوبات الأفغاني الجديد يحد بشكل كبير من عدد الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام عليها.

إن الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية القادمة في تشرين الأول/أكتوبر هي ذات أهمية حيوية لاستقرار أفغانستان. ومن الضروري أن تجرى هذه الانتخابات في الموعد المحدد لها بطريقة شفافة وشاملة وذات مصداقية، وذلك لضمان مصداقية الإصلاحات الحكومية التي ستعرض في المؤتمر الوزاري في جنيف.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع بعض القلق أنه لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات لمعالجة حالات التأخير في الإعداد للانتخابات، وأنه يتعذر الوصول إلى المقاطعات مع التأخير في إنشاء مؤسسات انتخابية تعمل بكامل طاقتها. ويجب إن تبذل كل الجهود الآن لحل هذه الصعوبات وجعل إجراء الانتخابات ممكناً ضمن الإطار الزمني المعلن. وسيكون التنظيم الناجح للانتخابات مقدمة هامة للانتخابات الرئاسية في العام القادم ويمكن أن يوفر أساسا متينا لبدء التحضير لهذا الحدث. ويبقى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بدعم العملية الانتخابية الأفغانية، وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٥,٥ مليون يورو للمساعدة في إجراء الانتخابات البرلمانية والانتخابات الإقليمية بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي وأفغانستان حوارهما الشامل حول الهجرة. وقد جرت آخر مناقشة حول المسار الأفغاني المشترك إلى الأمام في ٦ أيار/مايو، حيث أكدت أفغانستان من جديد التزامها بتنفيذه، كما أكدت على أهمية العودة الكريمة والآمنة والمنظمة، وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وهذا أمر يتفق عليه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكررنا التأكيد على أن تنفيذ المسار المشترك للأمام يجب أن يستمر بروح من الشراكة، مع مراعاة حساسيات كل طرف.

وفي الوقت نفسه، يظل البعد الإقليمي للهجرة على رأس جدول أعمال الاتحاد الأوروبي ويجري تناوله في الحوار السياسي، وكذلك من خلال المساعدة المالية. وقدم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بالتصدي للتحديات الرئيسية للهجرة غير الشرعية والنزوح القسري في أفغانستان، وكذلك في المنطقة، والعمل من أجل إيجاد حل إقليمي شامل، مع التركيز على الأسباب الجذرية للهجرة وضمان إعادة إدماج مستدامة للمواطنين الأفغان العائدين داخل البلد.

وتحقيقا لتلك الغاية، واصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ البرنامجين الإقليميين اللذين يستهدفان الهجرة والتشرد الإقليمي في آسيا.

وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٢٢٥٨ حالة وفاة في صفوف المدنيين في أفغانستان، وهو ما يبين ارتفاعا مماثلا في الخسائر البشرية بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة الأولى من عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ولا يزال الارتفاع المستمر في مستويات العنف وما يوازيه من آثار على المدنيين مصدر قلق عميق للاتحاد الأوروبي. ومما يبعث على الشعور بالقلق البالغ أن نسبة النساء والأطفال الذين قتلوا وجرحوا ما تزال مرتفعة. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ويؤدي العنف المتصل بالنزاع أيضا إلى تدمير سبل العيش والمنازل والممتلكات وتشريد الأسر، ويحد أيضا من إمكانية الحصول على التعليم والصحة والخدمات الأخرى. ونحن بحاجة إلى مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية الاحتياجات الماسة والملحّة لأكثر الفئات ضعفا.

ختاماً، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم القوي إلى أفغانستان في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الأجل الطويل. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تؤدي المبادرات الأخيرة للرئيس غني والحكومة الأفغانية إلى بدء عملية سلام حقيقية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن بعثة الأمم المتحدة شريك رئيسي في تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. وإن للبعثة دورا قيما في كفالة تقديم دعم دولي على أوسع نطاق ممكن لعملية بقيادة الشعب الأفغاني وملكيته. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تلك الجهود بكل الوسائل المتاحة له.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تغتنم أستراليا هذه الفرصة لتهنئة حكومة أفغانستان بالقرار الذي اتخذه الرئيس غني في ١٦ حزيران/يونيه بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد في الفترة المتبقية من شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر. وقد أيد الشعب الأفغاني تأييدا ساحقا وقف الأعمال العدائية. وأعطى وقف إطلاق النار أملا في إمكانية تحقيق السلام الدائم.

ورحبت أستراليا أيضا بالدعوة التي وجهها الرئيس غني إلى حركة طالبان، من خلال اجتماع عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن الذي عُقد في ٢٨ شباط/فبراير، إلى الانخراط في مفاوضات دون شروط مسبقة ودون التهديد بالعنف. ويشكل عرض الرئيس غني وكذلك إعلان وقف إطلاق النار في حزيران/يونيه خطوات جريئة تجسّد تطلعات الشعب الأفغاني. وتؤكد أستراليا شعورها بخيبة الأمل من أن حركة طالبان قد اختارت حتى الآن عدم التوافق مع جرأة أفكار الرئيس غني.

ونأسف لاستمرار العنف المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/539) ودور حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة في الانخراط في سلسلة من الهجمات البشعة الجبانة التي تستهدف السكان المدنيين في أفغانستان. وندين الهجمات الوحشية التي تشنها الجماعات المتمردة وأعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات التي تحذو حذو داعش وتنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به وغيرها من الجماعات الإرهابية في أفغانستان. وجنبا إلى جنب حلفائنا وشركائنا في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، ما تزال أستراليا ملتزمة بدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في التصدي للتحديات التي تشكلها تلك الجماعات.

وقد برهن الشعب الأفغاني، طوال سنوات النزاع، على التزامه الراسخ ببناء مجتمع أفضل تسمع فيه أصوات جميع أفراده. وستكون الانتخابات البرلمانية التي تقرر الآن عقدها في تشرين الأول/أكتوبر خطوة أخرى هامة في تلك العملية. ونشعر بالارتياح إلى تزايد تسجيل الناخبين على الرغم من استمرار العنف والتخويف. وسيشكل إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر أمرا حاسما للمصداقية السياسية. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة جهودها لإجراء انتخابات شاملة، ونرحب بالتزام الأمم المتحدة بدعم تلك الانتخابات.

ونتطلع أيضا إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن خطط الحكومة الأفغانية للمؤتمر الوزاري المقبل في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان.

وبالإضافة إلى التحديات العديدة الأخرى التي تواجهها أفغانستان، نشير إلى قرب تعرضها إلى موجة جفاف ربما قد تصيب ثلثي البلد. ويقدر عدد الأشخاص المرجح احتياجهم إلى المساعدة الغذائية والتغذوية العاجلة بـ ١,٤ مليون شخص. وستواصل أستراليا تقديم العون لمواجهة ذلك التحدي.

وتحظى الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان بوجود قوي للأمم المتحدة هناك. وتقدر أستراليا الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تحت القيادة المقتدرة للممثل الخاص ياماموتو، في توجيه الدعم الدولي وتنسيقه في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة، والسفير سايكال ممثل أفغانستان على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ياماموتو، على عرض تقريره (S/2018/539).

للأسف، وكما يشير التقرير، لا يزال الأمنهو التحدي الرئيسي الذي تواجهه أفغانستان. وبالتالي، فإن تحسين أمنها يشكل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل. ولمواجهة هذا التحدي، فإن حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان بحاجة إلى الدعم القوي والمستدام من جانب المجتمع الدولي. وذلك أمر بالغ الأهمية إذا أردنا إرساء السلام والاستقرار الدائمين في ذلك الجزء من العالم.

وبوصفها من البلدان المجاورة، ما برحت إيران تقدم الدعم المستمر وتواصل تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، وهي عوامل ذات ارتباط وثيق جدا بينها. وإن دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية ثابت ومستمر. ونرحب بأي إنجاز على طريق عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان وتفضي إلى سلام دائم وشامل. وفي ذلك السياق أيضا، ترحب إيران وتشارك في عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن وغيرها من العمليات المماثلة للمساعدة في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان.

ورحبت إيران بالإعلان مؤخرا عن الوقف المؤقت لإطلاق النار بين الحكومة وحركة طالبان، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة بحسن نية لضمان استمراره. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين جارتينا أفغانستان وباكستان. ونأمل أن تستمر وأن يزداد تعزيز العلاقات بينهما.

فالإرهاب والتطرف لا يشكلان خطرا على أفغانستان والبلدان المجاورة لها فحسب، بل إنهما تهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين أيضا. ويجب إعطاء الأولوية القصوى لجهود مكافحة الإرهاب. وفي السياق نفسه، فإن دعم تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها أفغانستان تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي عدم الاستهانة بالتهديد المتزايد الذي يشكله داعش والجماعات المرتبطة به في أفغانستان.

وإذ نقترب من موعد الانتخابات في أفغانستان آخذين في الاعتبار الدور الذي قد يؤديه نجاح الانتخابات في تعزيز الوحدة الوطنية والمؤسسات السياسية في البلد، فإن تحسين الظروف الأمنية يزداد أهمية.

وتولي إيران أيضا أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الإقليمي لدعم السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونرحب باستمرار عمل اللجان المشتركة المكلفة بوضع اتفاق إطاري شامل للتعاون الثنائي. ونأمل أن يؤدي ذلك قريبا إلى إبرام الاتفاق، بما يضمن استمرار التعاون بين البلدين وتعزيزه. وستكون للجهود الجارية في ميناء تشاباهار عظيم الأثر على تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي مع أفغانستان. وستصب أي محاولة ترمي إلى تعطيل هذا المشروع الحيوي في مصلحة أولئك الذين لا يريدون السلام والتقدم للشعب الأفغاني. ونحن بحاجة إلى تقديم الدعم الدولي غير المشروط لهذه المشاريع المبتكرة.

ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكافحة العوامل المترابطة المسببة لانعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان، لا سيما إنتاج المخدرات والاتجار بها كونها مصدرا رئيسيا للدخل للإرهابيين والمتطرفين والجماعات المسلحة غير المشروعة. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي دعم المشاريع والأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة، وخاصة المبادرات الثلاثية من جانب أفغانستان وإيران وباكستان لمكافحة آفة المخدرات.

ونواصل دعم العمل المتفاني الذي تؤديه البعثة ووكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان.

هناك ضرورة لاستمرار الملكية والشراكة مع الحكومة الأفغانية من أجل الاستفادة من أفضل إمكانات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظومة الأمم المتحدة

لتقديم الخدمات اللازمة في المجالات ذات الأولوية، على النحو الذي تطلبه الحكومة الوطنية.

وكما هو الحال دائما، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تضامن إيران مع شعب أفغانستان الشقيق وطمأنته على دعمنا الكامل له في مسعاه الصعب لتحقيق السلام والرخاء في بلده.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النظر حسن التوقيت في الحالة في أفغانستان.

لقد كان تركيز المجتمع الدولي على أفغانستان مطردا منذ بداية هذا العام. فقد قام مجلس الأمن بزيارة أفغانستان في كانون الثاني/يناير. ونظمت كازخستان مناقشة وزارية بشأن أفغانستان والترابط الإقليمي في مجلس الأمن (انظر S/PV.8162). وعقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية لتناول جوانب هذه المسألة. لذلك، فإننا نأمل أن تواصل هذه المناقشة تجسيد الالتزام المتواصل للمجتمع الدولي تجاه أفغانستان. ونحن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو على تقاسم أفكاره، والسيد فيدوتوف على تقديم وجهة نظره بشأن المخدرات والجريمة، والسيد فورونكوف على تشديده على أبعاد مكافحة الإرهاب. وكذلك نعرب عن خالص تقديرنا لبيان السفير محمود سيكال التحديات التي تواجه أفغانستان.

من الواضح، بالاستماع إلى الإحاطات الإعلامية، أن أحداث الأمل الذي بدا تحتاج إلى أن تتحول إلى عملية إذا كان للحالة في أفغانستان أن تتحسن. وللأسف، فإن مؤشرات إحراز تقدم بشأن الشواغل الأساسية عن الحالة تضرب على وتر كئيب، سواء من حيث معاناة الناس العاديين في أفغانستان، أو العربدة الطائشة لأعمال القتل الشنيعة من قبل الإرهابيين أو تشرد الناس الذين أعياهم النزاع. إن لتلك الجوانب تأثيرا واقعيا من خلال توعيتنا بالحقائق المؤلمة التي يواجهها يوميا الملايين من الناس في أفغانستان.

وعلى الرغم من عرض السلام المقدر جدا الذي تقدمت به الحكومة الأفغانية، فإن الهجمات التي شنتها حركة طالبان قد أدت إلى فقدان العديد من الأرواح. لا يمكن لهذه الهجمات أن تخطط وتشن من دون وجود ملاذات آمنة في جوار أفغانستان. لم يتم ردع من يدعمون الإرهابيين الذين يستهدفون أفغانستان. على الرغم من جهود المجتمع الدولي، لا يزال هناك من يوفر الملاجئ لدعم الخطط المظلمة لمنظمات إرهابية، مثل حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وجماعة عسكر طيبة وجيش محمد.

فنفس الملاذات الآمنة التي أوت الملا عمر، أوت كذلك أسامة بن لادن. ولكيلا ننسى، فإن مشكلة الإرهاب في أفغانستان ليست مشكلة محلية. إننا لا نحتاج إلى كارثة تذكرنا مرة أخرى بأن أفغانستان تتطلب دعما دوليا قويا ومطردا للقضاء على آفة الإرهاب، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين. يشير عرض السيد فيدوتوف لضلوع حركة طالبان عمليا في جميع جوانب تجارة الأفيون إلى أنها ليست مجرد مشكلة سياسية أو مشكلة إرهاب، ولكنها كذلك مشكلة جريمة منظمة. ولذلك يتعين على مجلس الأمن التأسيس على الإشارة في القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) إلى الصلات بين التطرف والإرهاب وإنتاج المخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفغانستان. وقد حان الوقت للمجلس لكي ينظر في خيارات لتحسين استخدام مجموعة الأدوات المتاحة له للتعامل مع تلك الشبكات عبر الوطنية للمخدرات والإرهاب والجريمة.

وتدرك الهند، من جانبها، قدرة شعب أفغانستان الصديق على الصمود. واستنادا إلى رغبة أفغانستان في ترابط قوي يعول عليه وعلى مدار العام وفي تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الأسواق البارزة في المنطقة وخارجها، صممت الهند دعمها

كشريك إنمائي لأفغانستان لتلبية تلك الاحتياجات. وقد حدثت تطورات هامة، في الأشهر الأخيرة، فيما يتعلق بالترابط. فقد دشن ميناء تشاباهار في إيران في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومرت منحة المساعدة الهندية البالغة ١٧٠ ٠٠٠ طن من إمدادات القمح إلى أفغانستان مؤخرا عبر ميناء تشاباهار، ما يسلط الضوء على فوائد تحسين وسائل الربط. وقد اكتسب ممر الهند – أفغانستان للشحن الجوي، الذي أنشئ العام الماضي، زخما في السنة الأولى من تشغيله. فهناك الآن رحلات شحن جوية بين كابل وقندهار ونيودلهي ومومباي. وقد أقلت تلك الرحلات الجوية، حتى الآن، أكثر من ٢ ٠٠٠ طن من الصادرات من أفغانستان إلى الهند تتجاوز قيمتها عشرات الملايين من الدولارات. وإذ شجعنا ذلك، وضعنا خططا لتوسيع شبكة ممر الشحن الجوي إلى مختلف المدن الأخرى في أفغانستان والهند.

وبالنظر إلى كرة القدم التي على الطاولة وإلى الأهمية التي أوليتموها أنتم، السيد الرئيس، لقوة الرياضة، أعتقد أنه من المهم الإشارة إلى الدور الذي يضطلع به الرياضيون من أفغانستان. لقد قال الشاعر الفارسي الصوفي، ابن الرومي، ذات مرة، حيثما توجد أنقاض يوجد أمل في وجود كنز. ويبدو أن ذلك الأمر ينطبق على الرياضيين من أفغانستان. فقد تركوا وراءهم ذكريات لأوقات حظرت فيها الرياضة صراحة من قبل طالبان في أفغانستان. إن فريق أفغانستان القومي للكريكيت يثير ضجة جديدة على ملاعب الكريكيت على صعيد العالم. فقبل بضعة أشهر، تأهلت أفغانستان لكأس العالم المقبل للكريكيت. وقد شنوا غزوتهم الأولى كدولة تلعب الكريكيت تحت الاختبار، في وقت سابق من هذا الشهر، وضمنوا وجودهم بين أفضل الأمم اللاعبة للكريكيت في العالم. وقد ازدهر لاعبو الكريكيت الأفغان بعد أن أحرزوا نجاحا في مهدهم الهند. غير أننا نتطلع إلى اليوم الذي يمكننا فيه، نحن أيضا، أن نلعب معهم الكريكيت على أرضهم.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها الأصدقاء في وسط آسيا لمساعدة أفغانستان في أكثر الأوقات صعوبة. إن الجهود التي بذلتها أوزبكستان في تنظيم مؤتمر طشقند الأخير بشأن أفغانستان واستمرار الجهود الدؤوبة التي تبذلها كازاخستان في العمل على المسائل المتعلقة بأفغانستان في مجلس الأمن، مهمة بالفعل وحاسمة في جهودنا الجماعية في المنطقة. وسنعمل مع جميع من في المنطقة الذين يعتقدون كذلك أن لمصالح الأفغان أهمية قصوى في تحقيق حل دائم للحالة الأمنية عن طريق عملية يقودها ويتولى زمامها الأفغان.

فمن شأن تلك الجهود وجهود الشركاء من خارج المنطقة، أن تسهم جميعها في الروح التي لا تقهر التي يبني بها الشعب الأفغاني الصديق بلده، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها. وعلى المجلس كذلك أن يسهم باستمرار في تلك القضية النبيلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دو بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أشكر الممثل الخاص ياماموتو ليس فقط على إحاطته الإعلامية، بل كذلك على جهوده التي لا تكل في سبيل تحقيق سلام دائم في أفغانستان.

لقد رحبت بلجيكا، في آخر مناقشة بشأن أفغانستان في مجلس الأمن (انظر S/PV.8199)، بعرض السلام التاريخي الذي قدمه الرئيس غني وحكومة الوحدة الوطنية التي يقودها وأيدته. وقد أيدت العرض بلدان المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي، بما في ذلك في مؤتمر طشقند في ٢٧ آذار/مارس. وعلى الرغم من إطلاق طالبان أعمالها العدائية الربيعية السنوية، وجد العرض صدى عميقا في جميع أنحاء البلد في حراك مدني من أجل

السلام والمصالحة. وقد قدم إسهام أساسي آخر في السلام في ١٤ أيار/مايو بالاتفاق على خطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن بين هذين البلدين.

وتحيط بلجيكا علما مع الارتياح بالإعلان عن أن الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات ستجرى في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. من المهم أن يتم الالتزام بهذا الموعد. وتشير بلجيكا إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة، وكذلك إلى شجاعة شعبها، بالتسجيل للانتخابات.

ومن الضروري أيضا أن تتاح للنساء فرصة المشاركة في الانتخابات بوصفهن ناخبات ومرشحات على حد سواء. ويجب أن تكون العملية المفضية إلى الانتخابات شاملة للجميع وأن تتسم بالشفافية والمصداقية.

ومن الأهمية بمكان أيضا التشديد على ضرورة استمرار الإصلاحات اللازمة في أفغانستان على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/539). وترحب بلجيكا بمواصلة تعزيز فعالية قانون مكافحة العنف ضد المرأة، وتدعو الحكومة الأفغانية إلى مضاعفة جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، فإن من الأهمية بمكان تنفيذ الإطار القانوني القائم. ويُعُّد قانون مكافحة التحرش بالنساء والأطفال الذي سُنّ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ خطوة إلى الأمام نحو تحسين إجراءات الشكاوى وتوضيح ما يعتبر تحرشا في الأماكن العامة.

وتواصل بلجيكا، منذ بداية هذا العام، العمل إلى جانب أفغانستان في مجلس حقوق الإنسان. ونرحب بانضمام أفغانستان إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ما يُعدّ إشارة قوية على التزامها بحقوق الإنسان. ورأى أنه يجب علينا تأكيد هذه الحقيقة ونحن نحتفل باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب. ونرحب بالعرض الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمساعدة الحكومة في التطبيق العملي لالتزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول.

وتعرب بلجيكا عن أسفها للزيادة في تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع، وتؤيد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى وضع حد فوري لمثل هذه الانتهاكات الخطيرة. ولا يمكن أن تمر تلك الانتهاكات دون عقاب. وندعو الحكومة إلى تقديم الجناة إلى العدالة مع تقييم كيفية تعزيز آليات تسريح الأطفال وإعادة تأهيلهم. وما تزال الهجمات على المدارس والمراكز الطبية مستمرة. ونشكر بعثة الأمم المتحدة على رصدها الدقيق للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وتذكّرنا هذه الهجمات بضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن النزاع والرعاية الصحية.

وفي الختام، تثني بلجيكا على الرئيس غني وحكومته لالتزامهما الراسخ بالسلام، على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهانها. ويقينا فإن الكرة في ملعب حركة طالبان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد ياماموتو، ووكيل الأمين العام، فورونكوف، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

إن من الواضح أن آفاق التنمية المستدامة في آسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. وعليه، تواصل أوزبكستان بذل الجهود الرامية إلى الإسهام في استقرار

الحالة في أفغانستان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في طشقند في ٢٧ آذار/مارس، بناء على مبادرة مشتركة من قادة أوزبكستان وأفغانستان، وحضره كبار المسؤولين من ٢١ دولة من الدول والمنظمات الدولية الرائدة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وممثلو الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، فضلا عن حضور كبرى البلدان الإقليمية المجاورة التي تشارك بنشاط في تقديم المساعدة في التعافي الاقتصادي في جمهورية أفغانستان الإسلامية في منتدى طشقند.

وقد اُعتمد إعلان طشقند في ختام المؤتمر، وأود التنويه إلى بعض ملامحه الرئيسية. أولا، يدل الإعلان على موقف موحد على الصعيدين الإقليمي والعالمي إزاء ضرورة التعجيل ببدء المفاوضات المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان الإسلامية الأفغانية دون شروط مسبقة. ثانيا، يحدد الإعلان التزامات الأطراف في عملية السلام. وتتضمن الوثيقة، على وجه الخصوص، نداء إلى الحكومة في كابل لضمان إدماج المعارضة المسلحة في الحياة السياسية في أفغانستان والاعتراف بها بوصفها قوة سياسية مشروعة. وفي المقابل، يجب أن تقر حركة طالبان بمسؤوليتها عن تحقيق السلام والاستقرار في البلد ونبذ العنف وقطع صلاتها مع الجماعات الإرهابية العالمية واحترام الحقوق المتساوية لجميع الأفغان تمشيا مع الأحكام الرئيسية للدستور.

ثالثا، أكد جميع المشاركين أهمية تقديم الدعم الكامل للحكومة الأفغانية في جهودها في مجال مكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وكذلك اتخاذ خطوات حازمة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره دون أي تمييز. رابعا، أكدت جميع البلدان احترامها لسيادة أفغانستان والتزامها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية. خامسا، يشمل الإعلان أيضا فقرة مستقلة مكرسة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وشدد جميع المشاركين على وجه الخصوص، على أنه ومن خلال تعزيز الروابط الاقتصادية مع كابل، ستسهم بلدان المنطقة أيضا في ضمان تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان.

واستنادا إلى ذلك الإعلان، تواصل أوزبكستان اتخاذ الخطوات اللازمة من جانبها. وضمن ذلك اقترح رئيس أوزبكستان تخطيط الجهود ذات الصلة وتنفيذها في أفغانستان على الصعيدين الإقليمي والعالمي عن طريق وضع برنامج شامل للسلام في أفغانستان. وعلى الصعيد الداخلي في أفغانستان، فإن من الضروري كفالة بدء الحوار المباشر في وقت مبكر ودون شروط مسبقة بين الحكومة المركزية وقوات المعارضة المسلحة الرئيسية، وعلى رأسها حركة طالبان. وأوزبكستان على استعداد لتوفير منبر للمحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في أراضيها في أي مرحلة من مراحل تطوراتها. وفي ذلك السياق، عقد الجانب الأوزبكي سلسلة من الاجتماعات الاستشارية والمفاوضات مع حكومة أفغانستان وممثلي الولايات المتحدة والصين وروسيا والدول الأعضاء في فريق الاتصال الدولي ودول المنطقة الأوروبية الآسيوية وجنوب آسيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى.

وفي الوقت نفسه، أجرى الجانب الأوزبكي اتصالات مناسبة وعقد اجتماعات عمل مع ممثلين رفيعي المستوى لحركة طالبان، نوقشت خلالها آفاق الحوار والتفاعل من أجل إرساء السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان في الأجل الطويل، بغية التوصل إلى موقف موحد للمشاركين في مؤتمر طشقند. وعلى ذلك الأساس، ترحب أوزبكستان بالاتفاق المتبادل على وقف إطلاق النار بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان في إطار الاحتفال بعيد الفطر. ويرحب الجانب الأوزبكي أيضا بإعلان رئيس أفغانستان أشرف غني عن تمديد وقف إطلاق النار.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن من الضروري ضمان التوصل إلى توافق إقليمي فعال بدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك دول آسيا الوسطى. وذلك أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن حل العديد من المسائل الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في أفغانستان يعتمد، إلى حد كبير، على مدى استعداد البلدان المجاورة وحسن نواياها وتصميمها على العمل بنشاط لتيسير المصالحة الوطنية ووضع حد للعنف في أفغانستان. وينبغي أن تكمل الجهود التي تبذلها جميع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين بعضها بعضا، لا أن تكون بديلا عن أحدهما الآخر. ومن الضروري وضع تدابير ونهج وآليات عملية منسقة وكذلك تنفيذها لحل هذه المشكلة.

وعلى الصعيد العالمي، فإن من الضروري أن تقدم القوى العالمية الرئيسية والمنظمات المانحة الدعم السياسي لعملية السلام، إلى جانب تقديم المساعدة المالية لجهود الإعمار الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان. وتواصل أوزبكستان الإسهام في تلك العملية بتوسيع نطاق نشاطها التجاري وتنفيذ مختلف المشاريع. ونتيجة لذلك، ازداد حجم التجارة في عام ٢٠١٧ بنسبة ١٥ في المائة إلى ما تقرب قيمته إلى ٦٠٠ مليون دولار. ونعتزم في المستقبل القريب مضاعفة ذلك الرقم عدة مرات لكي يصل إلى ١,٥ بليون دولار. وشرعت أوزبكستان أيضا في تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية المشتركة مثل مشروع السكك الحديدية الجديدة بين مزار الشريف وهيرات ومشروع سورخان – بولي خمري لإنشاء خط لنقل الطاقة بسعة ٥٠٠ كيلوواط وتدريب موظفين وطنيين مؤهلين لصالح أفغانستان. وبدأ تشغيل المركز التعليمي لتدريب المواطنين الأفغان منذ كانون الثاني/يناير الماضي في مدينة ترمز الواقعة على حدود أوزبكستان. وبهدف توسيع نطاق التعاون في مجال التعليم، اقترح رئيس أوزبكستان إنشاء صندوق دولي مخصص لدعم التعليم في أفغانستان. ويتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في مساعدة الأفغان على تدريب الموظفين الوطنيين في المهن التي يزداد الطلب عليها مع تقديم المنح الدراسية والمساعدات للطلاب والعلماء الشباب الموهوبين.

ولدينا اعتقاد راسخ في أوزبكستان بأن تحقيق السلام في الأراضي الأفغانية في نهاية المطاف سيتيح فرصا جديدة لجلب فوائد حقيقية لجميع دول القارة الأوروبية الآسيوية على نطاق أوسع. فمن شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار المشتركين، ويهيء الظروف المواتية لبناء الطرق السريعة والسكك الحديدية ومد خطوط الأنابيب وتنمية التجارة الإقليمية والأقاليمية، فيسهم بذلك في ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الشاسعة. وعليه، لا تزال أوزبكستان ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة لتسوية النزاع في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٤٠.